جامعة 8 ماي 1945-قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

FACULTE DE DOIT ET DES SCIENCES POLITIQUES

DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

تحليل السياسة الخارجية

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الأستاذ:رابح زغوني

أستاذ محاضر-ب-

السنة الجامعية 2016/2015

برنامج المادة:

مقدمة

المحور الأول/ مقدمة تأصيلية لدراسة السياسة الخارجية

1- المبرر النظري لدراسة السياسة الخارجية.

2- في محاولة التعريف بالسياسة الخارجية

المحور الثاني/ إشكالية تحليل السياسة الخارجية

1- ماذا نريد أن نفسر؟

2 - أين نبحث عن التفسيرات؟

المحور الثالث/ ظهور وتطور حقل تحليل السياسة الخارجية

1- مجالات بحث الجيل الأول:

أ-السياسة المقارنة

ب- صنع القرار

ج- التحليل الإدراكي

2 - إعادة تقييم الجيل الثاني:

أ-السياسة المقارنة

ب- صنع القرار

ج- التحليل الإدراكي

المحور الرابع/ مقاربات ونماذج تحليل السياسة الخارجية من منظور مستويات التحليل

1- محددات السياسة الخارجية:

1- 1- متغيرات البيئة الموضوعية.

1- 2- متغيرات البيئة النفسية.

2- التحليل على المستوى الفردي.

1-1- التحليل العقلاني لصانع القرار (نموذج الفاعل العقلاني).

2-2 التحليل الإدراكي لصانع القرار (نموذج الفاعل التأويلي):

2-2-1- العقائد Beliefs (أولي هولستي).

2-2-2- النهج الإجرائي Operational Code (ألكسندر جورج)

2-2-3 الإدراك وسوء الإدراك Perception (روبرت جرفيس)

3- التحليل على المستوى البيروقراطية الحكومية.

3-1- صنع القرار في السياسة الخارجية (نموذج غراهام أليسون)

3-2- وحدة اتخاذ القرار (نموذج شارلز هيرمان)

4- التحليل على المستوى الوطني.

4-1 تأثير العوامل الحكومية على السياسة الخارجية

أ- دور جماعات الضغط

ب-دور الرأي العام

ج-دور البيروقراطية

4- 2تأثير العوامل المجتمعية على السياسة الخارجية

أ-النسق العقيدي الوطني

ب- الهوية الوطنية

ج- الدور الوطني

5 – التحليل على المستوى الدولي.

5- 1 الواقعية البنيوية ومفهوم الموقع النسبي للقوة

5-2 دور المؤسسات الدولية

المحور الخامس: التحليل عبر المستوياتي للسياسة الخارجية

1- نموذج ريتشارد سنايدر لصناعة القرار.

2- نموذج روبرت بوتنام اللعبة ثنائية المستوى.

خاتمة

أهداف المادة:

1- تطوير قدرة الطالب على التمييز بين حقل العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية كحقل فرعي ضمنه، من حيث الموضوع، وحدة التحليل والأطر النظرية والأدوات المنهجية المعتمدة.

2 – توسيع الرؤية المتعلقة بكيفية صنع الدول لقراراتها الخارجية بفحص عملية صنع واتخاذ القرار.

3- استيعاب التنوع في أدبيات التنظير ضمن تحليل السياسة الخارجية، مع القدرة على ترتيبها وفق البراديغمات الكبرى في العلاقات الدولية.

4- بناء منهجية بحث محكمة في كيفية توظيف الأطر النظرية في فهم حالات واقعية للسياسة الخارجية.

مقدمة:

يجادل أحد أهم من كتب في الحقل النظري لتحليل الساسة الخارجية **كريستوفر هيل** [1] Christopher Hill أن المقاربة لدراسة لسياسة الخارجية هي محل خلاف واضح بين المهتمين والباحثين في الموضوع، وفي ذلك يصنف ثلاث فئات: 1- خبراء السياسة الخارجية في دولة ما، الذين يتحدثون عن السياسة الخارجية بلغة الدبلوماسية ويصفون لصانع القرار ما يجب فعله في الواقع 2- مفكرو النخبة من تخصصات مختلفة، والذين غالبا ما يشعرون بالمسئولية الأخلاقية في مناقشة بعض مسائل السياسة الخارجية، رغم أنهم كثيرا ما يكونون غير متحررين عن قيود تاريخ ونظرية العلاقات الدولية. 3- باحثو العلاقات الدولية، الذين يغوصون في التفاصيل النظرية باحثين عن تفسيرات موضوعية لسياسات الدول الخارجية.

ما ذهب إليه كريستوفر هيل نجد له تأكيدا عند **ديبوراه غيرنر**[2] Deborah Gerner حين صنفت أيضا ثلاث مقاربات مفاهمية ممكنة للسياسة الخارجية: 1- السياسة الخارجية الوصفية Descriptive، التي تكتفي بوصف القرارات، الأقوال والأفعال المتخذة من قبل الرسميين في دولة ما والمعبر عنها علنا تجاه الدول أو الفواعل غير الدول 2- السياسة الخارجية التقويمية Evaluative، والتي تعتد بنتائج السياسة الخارجية وتقيم فيما إذا كانت الأهداف مرغوبة، هل تم تحقيقها ومن ثم تقييمها أخيرا 3- السياسة الخارجية التحليلية Analytical، والتي يعبر عنها بـ **تحليل السياسة الخارجية** Foreign Policy Analysis، وهي تهتم بالدراسة التحليلية لسياسات الدول الخارجية؛ حين تسعى للإجابة عن أسئلة السياسة الشهيرة من؟ يفعل ماذا؟ لصالح من؟ ولماذا؟ who? does what? for whom? and why؛ أي أنها تحاول أن تحدد نوع العوامل Inputs التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية للدول Outputs.

إن البحث في نوعية العوامل والمحددات التي تضبط وتحدد سياسات الدول الخارجية هو جوهر موضوع تحليل السياسة الخارجية؛ أي البحث في الأسباب الكامنة وراء انتهاج الدول لسلوكات ومواقف دون غيرها في تفاعلها الخارجي مع بيئتها الخارجية. وفق هذا المنطق، تم ترتيب محاور هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة ثالثة علاقات دولية؛ بحيث سيكتشف الطالب من خلالها قائمة متعددة من المقاربات والنماذج ضمن مستويات تحليلية متعددة، تهدف جميعها إلى تزويده بأطر تحليلية نظرية لسياسات الدول الخارجية.

[1] -Christopher J. Hill ,**The Changing Politics of Foreign Policy**,(Hampshire ,Palgrave Macmillan Limited, 2003), p.2.

[2] - Deborah J Gerner, **The Evolution of the Study of Foreign Policy, In:** Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick **J.** Haney, **Foreign Policy Analysis :Continuity and Changein Its Second Generation**, (Englewood Cliffs, New jersey, Prentice-Hall, Inc. A Simun & Schuster Company, 1995),p.18.

المحور الأول/ مقدمة تأصيلية لدراسة تحليل السياسة الخارجية.

1- المبرر النظري لدراسة السياسة الخارجية.

لم تحض دراسة السياسة الخارجية بالاهتمام الكافي لدى التيار الواقعي المهيمن في العلاقات الدولية، وهي بالكاد نوقشت في كتابات الواقعيين؛ لأن الواقعية لم تكن تعتقد بأي تأثير ممكن لمكونات وتفاعلات السياسة الداخلية على سياسات الدول الخارجية، فواقعية كينيث والتز البنيوية كانت تسلم بأن فهما أفضل لسلوك الدول الخارجي لا يمكن تطويره إلا من خلال الفصل التام بين خصائص العضو Agent وبنية النسق الدولي Structure لصالح الأخيرة. فالواقعية البنيوية تجد قوتها التفسيرية في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي، هذا الأخير هو عالم فوضوي يضمر العداء لمنتسبيه بسبب غياب سلطة مركزية تحتكر امتلاك الشرعية واستعمال العنف المادي لحفظ النظام، ما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على ذاتها لتحصيل القوة التي تضمن استقلالها وأمنها. كما وتنظر الواقعية للدول كفواعل موحدة (نموذج كرة البيلياردو) تصنع قراراتها في "علبة سوداء" وبطريقة "عقلانية" تقيم من خلالها المعلومات المتوفرة قبل اختيار البديل المناسب وفق قاعدة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر.

لأجل ما سبق من تحليل، نظرت الواقعية إلى جميع الدول على أنها تنتهج –مبدئيا– سياسات خارجية بالطريقة ذاتها؛ التي قوامها سياسة العون الذاتي Self-help، فلا وجود لتمايز الوظائف بين دول مختلفة، فكل الدول تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل كل خياراتها الخارجية. لذا كثيرا ما تم إدراج تحليل السياسة الخارجية ضمن المنظور الواقعي؛ بحجة انه تحليل يرتكز على الدولة1.

بالنسبة للواقعية بنسختيها التقليدية والجديدة، تبدو جميع السياسات الخارجية للفواعل متشابهة، فهي تقترح لنا نظرية عامة للفاعل من حيث افتراضاتها التالية:

الدولة فاعل موحد يؤمن جميع أفراده ووحداته بنفس الأهداف؛

الدولة فاعل عقلاني يسعى لتعظيم المكاسب بأقل التكاليف.

المصلحة الوطنية معرفة بالقوة/ الأمن هي الهدف الدائم والنهائي لكل فاعل.

الطبيعة الأنانية للبشر/ فوضوية النسق الدولي تدفع للاعتماد على الذات.

بالتالي، إذا ما أردنا تفسير السياسات الخارجية للدول ما علينا سوى الرجوع إلى الطبيعة الأنانية للبشر (الواقعية التقليدية) أو الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي (الواقعية الجديدة)، فهنا تكمن كل التفسيرات ولا يمكننا

1 -Christopher J. Hill ,Op. Cit., p.7.

فتح العلبة السوداء ولا فائدة مرجوة من فتحها، لذا لا يجب أن نسعى لتفسير ما لا يمكن تفسيره**1**. ما يعني إقصاء تام للخصائص النوعية، السياسية، الاقتصادية، المجتمعية.. الخاصة بكل فاعل.

فالواقعية إذن تقدم لنا نموذجا مبسطا لتحليل السياسة الخارجية قائم على فرضيات "النظرية العامة للفاعل"، لكن ما لا تفعله الواقعية هو فحص صناعة القرار أو مصادر داخلية أخرى للسلوك، فهي تحمل خاصية القطيعة بين السياستين الداخلية والخارجية، وهذا ما سيدفعها حتما نحو القطيعة مع فرضيات تحليل السياسة الخارجية كيف ذلك؟

بالنسبة لـ **براين وايت** Brain White ، فإنه لا وجود لعلاقة بالضرورة بين الواقعية وبرنامج بحث تحليل السياسة الخارجية، بل أن الطروحات الأصلية الأولى لباحثي تحليل السياسة الخارجية كانت تحمل بشكل واضح طابعا تصحيحيا لفرضيات المنظور الواقعي تقريبا في كل شيء**2**:

1- بينما ترى الواقعية أن الدولة هي الفاعل الرئيسي، فإن تحليل السياسة الخارجية تستبدلها بنخب السياسة الخارجية.

2- بالنسبة للواقعية، تتصرف الدول بناءا على حسابات عقلانية، بينما في تحليل السياسة الخارجية تفترض لها التصرف بناء على قاعدة "تعريف الوضعية" The Definition of the Situation؛ لأنه لا يوجد بالضرورة سبب يجعل المصالح الذاتية للسياسيين تتقاطع مع المصلحة الوطنية**3**.

3- السياسة الخارجية بالنسبة للواقعية هي بحث متواصل عن الأمن في عالم فوضوي، بينما لدى باحثي تحليل السياسة الخارجية هي سلسلة من العمليات لحل مشكلة ما Problem-Solving .

4- بينما تنظر الواقعية للدولة كفاعل موحد، يفتح محللوا السياسة الخارجية العلبة السوداء لفحص الوحدات العديدة المسئولة عن صنع القرار وكيف تتفاعل فيما بينها.

5- مفهوم الواقعية الكلاسيكية عن الطبيعة البشرية الأنانية يصطدم بشكل واضح مع الدراسة الإدراكية لصانع القرار كما قدمها محللو تحليل السياسة الخارجية لاحقا.

6- إذا كانت القوة هي عملة العلاقات الدولية بالنسبة للواقعية، فإن المعلومة هي العملة بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية.

7- البنية الفوضوية للنسق الدولي تحدد سلوك الدولة لدى الواقعية الجديدة، بينما هي مجرد ميدان للتفاعل في تحليل السياسة الخارجية.

---

1 -Idem.
2 - David Patrick Houghton, **Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach**, Foreign Policy Analysis (2007) 3, p.25.
3 -Christopher J. Hill, Op.Cit.,p.8.

كل هذه الفروقات هي مثابة مؤشرات تسير باتجاه تأكيد جدارة وتميز تحليل السياسة الخارجية لتكون حقلا متميزا تحت ما أسماه **ألكسندر جورج** Alexander George "النظرية النوعية للفاعل"[1] في مقابل النظرية العامة للفاعل الواقعية.

إن النظرية العامة للفاعل (الدولة كفاعل موحد وعقلاني) تلغي الدور الذي يضطلع به الأفراد في تحديد الذي يجري "ما بين الدول"، ومثل هذا التصور ينطوي على خطأ النظر إلى الأفراد صناع القرار كفواعل عقلانيين مرادفين لدولهم. لكن الدولة حسب طرح **فاليري هيدسون** Valery Hudson لا ينبغي أن تكون أكثر من تجريد ميتافيزيقي يساعدنا على اختصار البحث في العلاقات الدولية دون أن تكون المقاربة الوحيدة لها، أي دون تكون بالضرورة هي أرضية البحث الخاصة بالعلاقات الدولية. إن أرضية البحث في العلاقات الدولية –كغيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى– يجب أن تتمحور حول الأفراد صناع القرار في كل دولة سواء فرادى آو مجتمعين، وكيف يفهمون ويشكلون العالم من حولهم.

من أجل ذلك تدعو فاليري هيدسون إلى تطوير بديل نظري عن "النظرية العامة للفاعل" يكون بمقدورها تجاوز الدولة كأرضية بحث، بديل يتجاوز نموذج كرة البيلياردو ويكون قادرا على فتح العلبة السوداء ليطرح أسئلة من؟ فعل ماذا؟ كيف؟ ولصالح من؟. إنه البديل الذي يبحث في خصوصيات الفاعل بدل اعتبارها متشابهة، إنها ما تسميها هيدسون "النظرية النوعية للفاعل" Actor Specific Theory، والحقل الفرعي الأجدر ليتناسب مع هذه النظرية هو تحليل السياسة الخارجية[2].

إذن تتميز النظريات التي تتناول النواحي المختلفة من العلاقات الدولية الواحدة عن الأخرى على أساس الظاهرة أو "المتغير التابع" الذي تحاول كل منها تفسيره، فنظرية العلاقات الدولية إذ تسعى لشرح الأحداث الدولية لا تستطيع تفسير دوافع الدول ولكنها تقدم فقط اقتراحات بشأنها، ويقابل ذاك أن نظرية السياسة الخارجية تفسر لماذا تكون الدول بنوايا وأهداف وأولويات مختلفة نحو العالم الخارجي؛ فهي تبحث في الأسباب الكامنة وراء جهود الدول واختيارها لسلوك معين على حساب آخر.

2– في محاولة التعريف بالسياسة الخارجية:

"كلنا نعرف ما هي السياسة الخارجية حتى اللحظة التي نحاول فيها تعريفها"[3]، هذا الوصف الذي أطلقه **أ.ج. غروم** نلتمسه فعلا عند محاولة ضبط تعريف صريح للسياسة الخارجية؛ فحينها سنقف عند قليل

1 - Valerie Hudson, **Foreign Policy Analysis: Yesterday, Today and Tomorrow**, Mershon International Studies Review, (1995) 39, p.209.
2- Valerie Hudson, Op. Cit.,p.1.
3 - A.J.R. Groom, , **Foreign Policy Analysis : From Little Acorn to Giant Oak?**, International Studies, (2007) 44, p.197.

توافق أو دونه تماما حول معنى هذا المفهوم. في هذا السياق كتب **سكوت هاريس** و**برنار كوهين** Scott Harris & Bernard Cohen قبل أكثر من ربع قرن (1975) حول فقدان الثقة في الكتابات حول السياسة الخارجية يقولان[1]:" يبدو أنه لا يوجد شخصان يتفقان حول تعريف السياسة الخارجية بنفس الطريقة، الافتراق في المقاربة لها يبدو غالبا عميقا، ولا نعرف عنها بما يكفي لنقول بثقة أنها متميزة عن فروع السياسة العامة الأخرى".

من أجل ذلك، وصف شارلز هيرمان (1978) السياسة الخارجية بـ "المفهوم المتجاهل"[2] Neglected Concept؛ حيث اتسمت دراسة الموضوع في كتابات ما بعد الحرب العالمية الثانية بالأهمية الضئيلة التي قدمت لتعريف السياسة الخارجية والتصنيفات التي يمكن وضعها في إطارها، فأغلب هذه الكتابات وإن أعطت تعريفا للسياسة الخارجية، فإنها غالبا ما تبدو مكتفية بتقديم ذلك في فقرة بسيطة شديدة العمومية دونما تعريف صريح وبذلك فشلت في تأسيس قاعدة سليمة لهذا المفهوم. ولقد ارجع هيرمان ها التجاهل إلى سببين رئيسيين كلاهما مرتبط بنوعية المسعى البحثي الذي انخرط فيه الباحثون المهتمون بالموضوع[3].

الفئة الأولى من الباحثين، وفي تعاملهم مع موضوع السياسة الخارجية شعروا بثقة مبالغ فيها حول ماهية السياسة الخارجية، فصاروا يقدمون مفاهيما دون الحاجة إلى تفسيرها أو تبريرها، رغم انه في محاولة فهم، شرح والتنبؤ بشيء ما لا بد أن نكون واضحين منذ البداية ما المقصود به؛ لكن أغلب هؤلاء يتحدثون عن السياسة الخارجية بلغة الحرب أو الدبلوماسية أو التجارة أو أي شكل من أشكال السلوك الخارجي. أما الفئة الثانية، فقد وجهت اهتمامها نحو جزء فقط أو صنف من الظاهرة، فالكتابات هنا خابت جوانب معينة من السياسة الخارجية كالنشاطات الدبلوماسية، الردع، المخابرات أو فحصت سياسات ما في بيئة معينة كالأحلاف، الأسواق المشتركة، المنظمات الدولية. وفي ضل هكذا اهتمام ضيق لم يشعر الباحثون بالحاجة للتساؤل عما هي الخصائص العامة لظاهرة السياسة الخارجية، التي تشكل المواضيع السابقة مجرد مثال عنها.

إن انضفاء الطابع الدولي على الكثير من الأنشطة اليومية للأفراد زاد مسألة تعريف السياسة الخارجية تعقيدا، بحيث نجد أنفسنا أمام المزيد من الأسئلة: ماذا يجب أن تدرس السياسة الخارجية؟ وما الذي ينبغي أن يندرج ضمنها؟ وهل تعنى فقط بالمعاملات خارج الحدود؟ أم أن لها بعدا داخليا أيضا؟ وهل يجب أن ترتقي

[1] - Walter Carlsnaes**,** Walter Carlsnaes**, Foreign Policy**, in: **Handbook of International Relations**,(London, SAGE Publications Inc, 2002),p.436.

2 - Charles Hermann, **Foreign Policy: That Which is To Be Explained**, in Charles Hermann & Others, **Why Nations Act: Theoretical Perspective For CFP Studies**, (London, Sage Publications, 1978),p.25.

[3] -Ibid, pp.25-26.

لتعني ما يحدث ما بين الدبلوماسيين؟ أم تنزل لتتضمن الحد الأدنى من السلوك الخارجي؟ وهل فواعل السياسة الخارجية متواجدة في كل مكان (الفواعل غير الدول)؟ أم أنها تخاطب الدول فقط؟

تختلف التعريفات المقدمة للسياسة الخارجية اختلافا واضحا، و مرد ذلك –بالأساس– هو اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها للظاهرة، بين من يركز على صنع السياسة الخارجية (القرار كوحدة تحليل)، ومن يعتد بتنفيذ السياسة الخارجية (السلوك كوحدة تحليل)، ومن يبحث في أهداف السياسة الخارجية (الهدف كوحدة تحليل)، ومن بين تلك التعريفات ما يلي:

– **ريشارد سنايدر**: "منهج العمل الذي يتم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة ما حدثت فعلا، تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[1].

– **ب. سيبوري**: " مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها –من خلال السلطات المحددة دستوريا– أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية، باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الاحيان"[2].

– **شارلز هيرمان**: " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكات الرسمية التميزة، التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من ينثلونهم، قصد التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"[3].

– **ديبوراه غيرنر**: " هي مجموع النوايا، الأهداف والسلوكات لفاعل ما –غالبا ولكن ليس دائما دولة– الموجهة للعالم الخارجي، وردود أفعال الأخرى تجاه هذه النوايا، الأهداف والسلوكات".[4]

– **مازن الرمضاني**: " السلوك الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"[5].

ويقدم **جيمس روزنو** في هذا الشأن أكثر تعريف جامع لعناصر السياسة الخارجية حين يعرفها بأنها:

" منهج العمل الذي يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"[6]

---

[1] - محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 7.

[2] - المرجع السابق، ص 8.

[3] - Neack, Laura, **The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era,** Second Edition, (New York: Rowman & Littlefield Publishers Inc, 2008), p.9.

[4] - Idem.

[5] - أنظر في ذلك ، مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية دراسة نظرية** ،(عمان، دار الكتاب العربي، 1991).

[6] - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص11.

المحور الثاني: إشكالية تحليل السياسة الخارجية:

إن ملاحظة اغلب التعريفات التي قدمت للسياسة الخارجية، يكشف وجود إشكالية مزدوجة شغلت حيزا واسعا من الاهتمام في تاريخ تحليل السياسة الخارجية، وقد شكلت ضمنيا جوهر الاختلافات في المقاربة للمفهوم. لذا فأي محاولة لتقديم تعريف شامل للسياسة الخارجية لا بد أن يعبر هذا المسلك، عبر معالجة هاتين الإشكاليتين. تتعلق الأولى بـ **ماذا نريد أن نفسر؟** أي الموضوع محل الدراسة في السياسة الخارجية أو ذلك المرجو تفسيره Explanandm. أما الإشكالية الثانية، فتتعلق بـ **أين نبحث عن التفسيرات؟** أي طبيعة المتغير التفسيري المتبنى من اجل التفسير Explanans

1/إشكالية المتغير التابع أو ماذا نريد أن نفسر Explanandm ؟

إن موضوع الفرضيات التي يضعها باحث السياسة الخارجية حول الظاهرة محل بحثه تشكل الشيئ الذي يسعى لفهمه وتفسيره والتنبؤ بالمتغيرات التي تطرأ عليه بتغير الظروف، هذا ما يمكن تسميته بـ "المتغير التابع" الذي نسعى لتفسيره. غير أنه كملاحظة أولى لا نجد أن محللي السياسة الخارجية يسعون لتفسير نفس المتغير التابع،[1]. إنه باستطلاع التعاريف التي قدمت سابقا للسياسة الخارجية نقف على هذا التنوع في المتغيرات التابعة. فالسياسة الخارجية فهمت بأنها مجموع النوايا Intentions (ديبوراه غيرنر)، الخطط Plans القرارات Decisions (سنايدر)، الأهداف Goals (غراب، موريسون)، المبادئ العامة General Principles، النشاط الخارجي Activity (مودلسكي)، الأفعالActions (ويليام شيتك) ، ردود الأفعال Reactions(جوزيف فرانكيل)...لذكر أهمها.

عبر فحص هذه التعاريف، يبدو الافتراق واضحا بين ثلاثة أنواع من المتغيرات التابعة هي أهداف السياسة الخارجية (الهدف)، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (القرار)، وتنفيذ السياسة الخارجية (السلوك)، كما يلي:

أ/ السياسة الخارجية كهدف:

كثيرة هي تعريفات السياسة الخارجية التي ربطت السياسة الخارجية بالأهداف، مدركة سلوك السياسة الخارجية بأنه سلوك هادف Goal Oriented، أو باحث عن تحقيق الهدف Goal Seeking Behavior، سواء ترتقي إلى مستوى لمصلحة الوطنية أو تدنو إلى مستوى أهداف سياسية أو اقتصادية محددة. إن إدراك السياسة الخارجية كسلوك هادف هو فعلا مفهوم جذاب بالنسبة لمحلل السياسة الخارجية؛ فبمعرفة أهداف فاعل ما يمكن أن نأمل في الوصول إلى تفسير ملائم لسلوك السياسة الخارجية، كما انه يوفر

1 - James Rosenau, **The Scientific Study of Foreign Policy**, (New York, The Free Press, 1971),p.39.

إمكانية تطبيق بعض النظريات العقلانية كنظرية اللعب مثلا. وأكثر من ذلك فهم السياسة الخارجية كسلوك هادف يقدم لنا وسيلة مناسبة لأجل التعميم. لكن ومع ذلك، سيكون من الصعب معاملة الدولة كفاعل متجانس وبهدف موحد؛ فوحدات مختلفة ضمن الدولة الواحدة يمكن أن تعرف أهداف السياسة الخارجية بشكل مختلف بل ومتناقض أحيانا. وحتى لو أغفلنا –تجاوزا– هذا الجدل، سيكون من العسير على محلل السياسة الخارجية أن يدرك بدقة ما هي أهداف الدولة[1]

ب/ السياسة الخارجية كقرار:

إن المرجو تفسيره في هذه الحالة، هي القرارات المتخذة من قبل الأفراد صناع القرار والتي تظهر نتائجها خارج الحدود الوطنية. هذه القرارات غالبا ما تستهدف مباشرة العالم الخارجي في شكل محاولات نفوذ، لكنها قد تتضمن أيضا قرارات تستهدف الداخل لكن بتداعيات خارجية. قد لا نحتاج لفحص قرار واحد بل مجموعة قرارات بشأن موقف ما. أكثر من ذلك، يمكن لعملية صنع القرار ذاتها أن تكون محل بحث من الإدراك إلى تعريف المشكلة غلى صياغة البدائل وصولا إلى المراحل المتقدمة من تقييم البدائل وخطط الطوارئ[2]. لكن حصر السياسة الخارجية في مفهوم القرار يضفي جمودا يتنافى وديناميكية السياسة الخارجية، فالدول غالبا ما تتخذ مجموعة من القرارات وليس مجرد قرار واحد لأجل تغيير أو الحفاظ على وضع ما في الخارج، ثم أن هناك جهودا مضادة من الخارج تقاوم هذا المسعى (رد الفعل الاسترجاعي). فإذا اتخذنا من القرار كمتغير تابع، فهذا يعني أن القرار قد تمت ملاحظته وان التحليل انتهى[3]. و مرة أخرى إذا أغفلنا – تجاوزا– هذا الجدل، فإن السياسة الخارجية الفعلية المتخذة من قبل صناع القرار قد لا تكون قابلة للملاحظة آنيا للمحلل.

ج/ السياسة الخارجية كسلوك:

لتجاوز الإشكال الأخير اقترح شارلز هيرمان أن يستخدم مفهوم قابل للملاحظة ليكون المتغير التابع الذي يسعى محلل السياسة الخارجية لتفسيره. إن مفهوم السلوك Behavior هو الذي تنطبق عليه هذه الخاصية أكثر من غيره؛ فالسلوك هو فعل ملموس Discret Action، من حيث أن لديه وجود في الزمان والمكان، له بداية ونهاية، وقابل للمقارنة Comparable وقابل للدراسة الامبريقية[4] Can Be Operationalized.

[1] -Ibid, p.32.
[2] - Valerie Hudson, **Foreign Policy Analysis: Classic And Contemporary Theory**, (New York, Rowman & Littlefield Publishers, Inc.,2007),p.4.
[3] - James Rosenau, Op.Cit., p.40.
[4] - Charles Hermann, Op.Cit., pp.33-34.

إن اتخاذ السلوك كمتغير تابع لا ينبغي أن ينفي عن السياسة الخارجية الطابع الهدفي، غير أنه يلغي الحاجة إلى ضرورة وجود أهداف وتخطيط للأهداف كشرط حتى نقول أننا أمام وحدة أساسية للتحليل، فلو لم تكن هناك أهداف للسياسة الخارجية لاكتفينا بتسميتها سلوكات خارجية وليس سلوكات للسياسة الخارجية. إن ما يتيحه اتخاذ السلوك كوحدة للتحليل هو إعطاء الباحث حرية اكبر في تجميع السلوكات بأي طريقة موضوعية؛ بناء على معايير وخصائص محددة (اقتصادية، سياسية، دبلوماسية، عسكرية) وتفيئتها حسب القيم (أمن، ثروة، احترام، رفاهية) باختصار، السلوك يجعل من الممكن الوصول إلى استخدام وحدة تحليل واضحة وملموسة بما يساعد على فهم السياسة الخارجية بشكل أفضل، إنه نوع من المحاكاة لسلوك لفرد الانتخابي في تطور حقل السياسة العامة. مع ذلك يبقى الإشكال قائما، فعدم القيام بفعل Inaction أو عدم اتخاذ القرار Indecision لا يترك لنا أي أثر لنسله وهذا ما يعتبر فجوة في التحليل؛ لأن عدم الفعل من طرف فاعل ما قد يكون دافعا لسلوك فاعل آخر أو أكثر.

إن عدم تحديد أي من المفاهيم السابقة كمتغير تابع بالنسبة لمحلل السياسة الخارجية، سيضفي مزيدا من اللبس والغموض على مفهوم السياسة الخارجية؛ لأن مواضيع متباينة تماما تتضمنها كل من المفاهيم الأخيرة. ولأجل رفع هذا البس قدم جيمس روزنو (1976) مقاربة مفاهمية للسياسة الخارجية على أساس تجميعي للمفاهيم السابقة بحيث أنها تتكون من ثلاثة أجزاء متكاملة هي[1]:

1- **السياسة الخارجية كمجموعة من التوجهات**، وهي تشير للمواقف، القيم، التوجهات والمبادئ العامة التي تحكم سلوك الدولة على المستوى الخارجي، وهي تضطلع بدور الموجه لصانع القرار في الدولة عندما تواجه ظروفا خارجية تحتاج معها إلى اتخاذ قرار والمبادرة بالفعل.

2- **السياسة الخارجية كمجموعة من الالتزامات وخطط العمل**، وهي تشير للإجراءات التي يتم مباشرتها والقرارات الفعلية التي تتخذ حين تواجه الدولة البيئة الخارجية، فهي بمثابة الترجمة الفعلية لمجموعة التوجهات. ويشير لها المحللون بصنع السياسة الخارجية.

3- **السياسة الخارجية كشكل من السلوك**. فتشير للمرحلة العملية التي تتضمن خطوات ملموسة؛ أي مجموعة الأنشطة والافعال التي تتبع كترجمة عملية لخطط العمل السابقة. من هذه الزاوية السياسة الخارجية هي السلوك الخارجي للدول.

إن مفهوم السياسة الخارجية بذلك ،يتسع ليشمل المفاهيم الثلاثة، ولا يتخذ كلا منها على حدى كمتغير تابع أو كوحدة تحليل، فالسياسة الخارجية مجالات رئيسية ثلاث:

[1] - Vinsensio Dugis, **Analysing Foreign Policy**, Masyarakat Kebudayaan Politik, Vol. XX - No. 2 / April-2007, pp.2-3.

أ- مصادر السياسة الخارجية، أو المدخلات Inputs؛

ب- عملية تحويل تلك المصادر إلى سلوك، أو صنع القرار Decision Making؛

ج- الأفعال المتخذة لتنفيذ السياسة الخارجية، أو المخرجات Outputs

2/ إشكالية المتغير المستقل أو أين نبحث عن التفسيرات؟Explanans

يقصد بالمتغير المستقل مجموع العوامل المؤثرة على صناعة القرار وصناع قرار السياسة الخارجية. إن حجم هذه العوامل واسع جدا، لهذا ركزت الانتقادات الموجهة لتحليل السياسة الخارجية منذ بدايتها، على استحالة إلمام المحلل بجميع التأثيرات حول قرار ما أو على أي قرار مجرد. لقد أشار ماك كلوسلي McClosly إلى ذلك حين تحدث عن استحالة الإلمام بجميع التأثيرات الممكنة حول قرار ما يقول:

" إن التعقيد غير العادي لتحليل السياسة الخارجية يظهر عيبها الكبير الذي سيؤدي في النهاية إلى تراجعها..إن الباحث في السياسة الخارجية يحتاج إلى محقق لتجميع معلومات مفصلة حول مسائل متعددة كالنسق الاجتماعي، الاقتصاد، الحالة الخارجية، الفواعل، الإدراك، القيم، الأهداف، الاتصال، الشخصية..يسأله أن يأخذها جميعا في الاعتبار لتحليل حالة صنع قرار ما. إنه في هذه الحالة يضع على عاتقه عبئا ثقيلا لا يستطيع أن ينهيه تماما بالشكل المناسب ولو بجهود عظيمة. وإذا كان عبئ المهمة لن يجعله يتراجع، فإنه من الراجح أن لن يكون سعيدا بالنتائج غير المفيدة لجمع عدد كبير من المعطيات حول متغيرات عديدة لا يمكن قياس أثر كل منها على الحدث (القرار) بسهولة"[1]

إنه في الغالب ما يحوز القادة السياسيون على التقدير عن السياسات الخارجية الناجحة، ويحملون كذلك المسئولية في حال الإخفاق. لكن الحقيقة أن القادة نادرا ما يصنعون القرارات منفردين فهم يتلقون من البيئة التي يعملون في إطارها مجموعة من الحوافز في شكل فرص وقيود تحد من خياراتهم الفردية سواء داخلية(البيروقراطية الحكومية، الإعلام، الرأي العام، جماعات الضغط..)أو خارجية (الدول الكبرى، المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي...) فمن أيها نستقي التفسير المناسب للسياسة الخارجية؟

يقدم مفهوم مستوى التحليل Level of Analysis أداة منهجية مناسبة للتعامل مع هذا السؤال، فهو يعمل بمثابة عدسة نظر تكشف لنا التفاصيل التي نريد فحصها[2]. باحثو السياسة الخارجية تمايزت رؤاهم بين معتمد على مستوى تحليلي واحد (فردي، وطني، نسقي) أو مستويين (النظام والنظام الفرعي "دافيد سينغر")، الوطني والنسقي (اللعبة ثنائية المستوى "روبرت بوتنام") والمتعدد المستويات، روزنو مثلا اقترح خمسة مستويات (الفرد، الدور، الحكومية، المجتمعية، النسق الدولي).

1 - Valerie Hudson, **Foreign Policy Analysis: Classic And Contemporary Theor**y, Op, Cit.,p.5.

2 - Marijke Breuning**, Foreign Policy Analysis: A Comparative Introduction,** (London ,Palgrave Macmillan, 2007), p.11.

المحور الثالث/ ظهور وتطور حقل السياسة الخارجية

قبل منتصف القرن الماضي لم تشكل السياسة الخارجية حقلا مستقلا متميزا للدراسة، وكان على الأرجح **التاريخ الدبلوماسي** الأقرب –من حيث موضوع الاهتمام– لما نسميه اليوم السياسة الخارجية؛ حيث ساد اتجاه غير نظري يعنى **بالتوجه السياسي** Policy-Oriented[1] ، حيث يرى في كل موقف سياسة خارجية حدثا متميزا يخضع لدراسة خاصة بالاعتماد على **المنهج التاريخي**. وقد أنتج لنا هذا المنهج تركيزا حصريا على **دراسات الحالة** Case Studies كأن تدرس سلوكية دولة خلال فترة من الزمن ثم تصنف حسب التوجه الذي انطبعت عليه كأن يقال بأنها سلمية أو منحازة أو محايدة. وباعتماد ذات المنهج ركزت دراسات أخرى على العلاقات الثنائية بين دولتين، كتقديم قراءة تاريخية نقدية للتفاعل الدبلوماسي بين سياستين خارجيتين خلال فترة من الزمن. وفي ذات الإطار كذلك شاعت الدراسات الوصفية حيث يجري تحليل وصفي شامل لسياسة دولة معينة تجاه دولة أخرى أو تجاه قضية معينة.

باختصار، فان تركيز باحثي السياسة الخارجية في هذه المرحلة على دراسات الحالة وفق ضوابط المنهج التاريخي جعل دراساتهم أقرب للتاريخ الدبلوماسي منها إلى تحليل السياسة الخارجية، ومقتصرة على الوصف دون محاولة التفسير، وبالتالي بعيدة عن هدف إيجاد نظرية تسعى للتعميم[2]. وهذا تحديدا ما أراد رواد الجيل الأول من باحثي تحليل السياسة الخارجية تلافيه.

1/الجيل الأول first Generation:

شكلت مرحلة الخمسينيات ثورة حقيقية في حقل تحليل السياسة الخارجية الناشئ، ببروز **اتجاه نظري** أملاه الإدراك العلمي بضرورة توسيع دراسة السياسة الخارجية إلى ما وراء الوصف، نحو وضع إطار نظري لشرح وتصنيف وتفسير وحتى التنبؤ بالسياسات الخارجية، من حيث مسبباتها، صناعتها وأنماطها، بهدف اكتشاف أنماط عامة تساهم في عملية بناء نظرية شاملة في السياسة الخارجية، مستعدة للاختبار الامبريقي (التحقق الواقعي) وقابلة للتعميم باختلاف أنواع الدول.

لقد عكف على مشروع تطوير نظرية عامة للسياسة الخارجية نخبة من محللي السياسة الخارجية يعرفون باسم "الجيل الأول"، والذين تجلت محاولاتهم في ثلاث إسهامات كبرى تمثل جذور تحليل السياسة الخارجية كحقل مستقل للدراسة. وفي نفس الوقت تمثل مجالات البحث الرئيسية في هذا الحقل (السياسة الخارجية

[1] - حتى، ناصر يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985

[2] - مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق،ص.88-86 .

المقارنة، صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، السياق النفسي للسياسة الخارجية) التي تجد جذورها في هذه الأعمال المرجعية على التوالي[1]:

1- جيمس روزنو ،" ما قبل نظريات ونظريات السياسة الخارجية" 1966.

James N. Rosenau, " Pre –theories and Theories of Foreign Policy,"

2- سنايدر،بروك وسابين، "صنع القرار كمقترب لدراسة السياسة الدولية"1954.

Richard Snyder, H. W. Bruck, and Burton Sapin, "Decision-making as an Approach to the Study of International Politics"

3- هارولد ومارغريت سبروت، " فرضيات علاقة الفرد–البيئة في سياق السياسة الدولية" 1956.

Harold and Margret Sprout, "Man-Milieu Relationship hypothesis in The Context of International Politics"

أ/ السياسة الخارجية المقارنة:

في مقاله الشهير "ما قبل نظريات ونظريات السياسة الخارجية" دعا جيمس روزنو إلى دراسة السياسة الخارجية من زاوية علمية، فهي حسبه تعاني من غياب مرجعية نظرية مركزية (مثل الواقعية في العلاقات الدولية) وغياب منهجية ملائمة للتحليل، واقترح أن يكون التحليل المقارن هو أساس هذه النظرية. لقد شجع روزنو الباحثين على إيجاد نظريات قابلة للتعميم حول سلوك الدول يقول:

" إن تعريف العوامل لا يعني تحديد تأثيرها، إن فهم العمليات التي تؤثر على سلوك الدول الخارجي لا يعني شرح كيف ولماذا تؤثر في ظروف معينة وليس في ظروف أخرى.. الاعتراف بأن السياسة الخارجية تُشكل بواسطة العوامل الداخلية والخارجية لا يعني أن نشرح كيف تتداخل أو أن نشرح تحت أي ظروف تهيمن إحداها على الأخرى. تحليل السياسة الخارجية يحتاج إلى نسق مفاهيمي من تعميمات قابلة للفحص والتحقق، تحليل السياسة الخارجية يحتاج إلى نظرية عامة[2] "

ما أراد روزنو قوله هو أن العوامل الممكنة التأثير على سلوكيات الدول الخارجية التي أحصاها الباحثون متعددة ومتنوعة المستويات التحليلية ما جعل البحث في السياسة الخارجية غير محدود "Boundless"، والهدف من المقارنة هو تحديدا تأسيس حدود للحقل "Bounded" من خلال بناء نظرية تسمح بالتعميم.

لقد جادل روزنو أن باحثي السياسة الخارجية يجب أن يحاكوا نموذج جورج ميندل G. Mendel – أب علم الوراثة الحديث– الذي كان قادرا على التمييز بين أنواع النباتات من خلال الملاحظة والمقارنة. بلغة

[1] - Valerie Hudson, **Foreign Policy Analysis: Yesterday, Today and Tomorrow**, Op.Cit., p.213

[2] - James Rosenau , Op.Cit., pp.100-101.

السياسة الخارجية تساءل روزنو عما إذا كان ممكنا –عبر المقارنة– الحديث عن نظرية عامة للسياسة الخارجية تأخذ في الاعتبار تمايز أنواع من الدول وفي نقاط مختلفة من الزمن[1].

إذن الرسالة المباشرة للدراسة المقارنة هي: فقط من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف في السلوك الخارجي لأكثر من دولة يمكن لتحليل السياسة الخارجية أن ترتقي من مجرد دراسة الحالة إلى مستوى أكبر من التعميم.

منهج تحليل الأحداث Event Data Analysis

قام باحثو السياسة الخارجية المقارنة بتطوير منهجي جوهري في حقل السياسة الخارجية؛ فالحقل الذي كان يفتقر للمعطيات Data أصبح الآن يعتمد على منهجية تحليل الأحداث Events للحصول عليها، والحقل الذي كان واسعا وغير دقيق أصبح يستخدم مصطلحات أكثر علمية (متغيرات مستقلة، وسيطة، تابعة)، وأضحى اعتماد المناهج الكمية والإحصائية ضروريا لتبويب وتحليل المعلومات.

الحدث (أُي سلوك للسياسة الخارجية) هو أهم مؤشر في التحليل المقارن. يمكن تصنيف الأحداث ومقارنتها طبقا لفئات سلوكية محددة: النوع (صراع/ تعاون) الوسيلة (دبلوماسية/عسكرية)...ثم تحويل تلك الفئات إلى مدلول كمي (بيانات) وحفظها في الحاسبات الآلية بحيث يمكن تحليلها على أساس تجميعي. ومن ثم يمكن دراسة خصائص كل السلوكيات التي وجهتها الدول نحو الوحدات الأخرى ومقارنتها بسلوكياتها في مراحل سابقة أو بسلوكيات دول أخرى، وبالتالي إمكانية التنبؤ بسلوكياتها في المستقبل. وقد وجدت منذ أواخر الستينات العديد من مجموعات البيانات التي تم تجميعها في إطار مشاريع بحثية متعددة مثل[2]:

- **بنك معطيات السلم والنزاع** Conflict and Peace Data Bank (COPDAP)
- **البحث المقارن في أحداث الأمم** Comparative Research on the Event of Nation (CREON)

نموذج جيمس روزنو:

قام روزنو بوضع أشهر نموذج للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية، والذي هدف إلى تقديم إطار نظري عام لتصنيف وترتيب عوامل التأثير في السياسة الخارجية حسب وزن تأثيرها في سلوك الدول. وتبرز أهمية الدراسة المقارنة حسب روزنو في أنها تزيد من فهمنا واستيعابنا للسياسة الخارجية لدولة معينة؛ بحيث تساعدنا مثلا في تحديد الحالات التي تحكم بها عناصر معينة سياسة خارجية، وتلقي الضوء على عناصر التأثير من

[1] - Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick **J.** Haney, **Generational Change in Foreign Policy Analysis**, Op.,Cit. pp.3-4

[2] - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 61.

حيث وزنها في حالات مختلفة، بالشكل الذي يُدرك معه حالات تأثير عامل معين وحالات عدم تأثيره. وكذا تحديد القضايا التي ترتبط في تأثيرها بعامل محدد وهذا برصد تفاعل **القضية– المجال Issue- area**[1].

ولقد ميز روزنو بين ثلاث أنواع من المقارنة هي:

1- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر خلال فترة معينة (مثلا مقارنة سلوك السياستين الخارجيتين الفرنسية والبريطانية خلال الحرب الباردة).

2- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر تجاه قضية معينة (مثلا مقارنة مواقف السياستين الخارجيتين السورية والمصرية تجاه القضية الفلسطينية).

3- مقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة خلال فترة معينة (مثلا مقارنة السياسة الخارجية لكل من الرئيسين زروال وبوتفليقة تجاه العلاقة مع واشنطن).

متغيرات التأثير في السياسة الخارجية: قدم روزنو خمس فئات من المتغيرات هي[2]:

أ- **المتغيرات الفردية**:الصفات والخصائص الشخصية لصانع القرار (الخبرة، القيم، الولاء، الايدولوجيا).

ب- **متغيرات الدور**: مجموعة السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل شخص في مركز سلطوي بغض النظر عن أرائه.

ج- **المتغيرات الحكومية**:تشمل طبيعة بنية السلطة والعلاقات بين مختلف مؤسساتها ومركز كل منها في صنع القرار.

د- **المتغيرات المجتمعية**: وهي على نوعين إما مادية (الموقع الجغرافي، الإمكانيات الاقتصادية..) أو غير مادية وتشمل القيم والمعتقدات وطبيعة الثقافة السياسية ومدى التجانس الداخلي...

هـ- **المتغيرات النسقية**:وتشمل شكل العلاقات التفاعلية في النسق وطبيعة التفاعلات وشكل توزيع القوى.

ثم قسم روزنو الدول بشكل شديد العمومية إلى ثماني فئات بناءا على ثلاث معايير:

المعيار الجغرافي: دول كبيرة وأخرى صغيرة.

المعيار الاقتصادي: دول متقدمة وأخرى متخلفة.

المعيار السياسي: دول مفتوحة (ديمقراطية) وأخرى مغلقة (تسلطية).

ووفقا لنوع كل فئة من الدول قدم روزنو الترتيب المحتمل لتأثير مختلف المتغيرات السابقة كم يتضح في الجدول أدناه:

[1] - ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص192.

[2] - المرجع السابق، ص 194.

شكل رقم 1: نموذج جيمس روزنو للسياسة الخارجية المقارنة

المعيار الجغرافي	دولة كبرى				دولة صغرى			
المعيار الاقتصادي	متقدم		متخلف		متقدم		متخلف	
المعيار السياسي	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق
ترتيب متغيرات التأثير	الدور المجتمعية الحكومية النسقية الفردية	الدور الفردية الحكومية النسقية المجتمعية	الفردية الدور المجتمعية النسقية الحكومية	الفردية الدور الحكومية النسقية المجتمعية	الدور النسقية المجتمعية الحكومية الفردية	الدور النسقية الفردية الحكومية المجتمعية	الفردية النسقية الدور المجتمعية الحكومية	الفردية النسقية الدور الحكومية المجتمعية
أمثلة	الو.م.أ	إ.سوفيتي	الهند	الصين	هولندا	تشكسلوفاكيا	كينيا	غانا

المصدر: ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت:دار الكتاب العربي،1985)، ص196.

ب/ صنع القرار في السياسة الخارجية.

لقد جاء تركيز ريتشارد سنايدر وزملائه منصبا على طريقة صنع قرارات السياسة الخارجية داخل **العلبة السوداء** Black Box كبديل عن الاهتمام الواقعي التقليدي بنتائج Outcomes تلك القرارات في السياسة الدولية – بحجة أنه لا يمكن الولوج داخل تلك العلبة، بل ولا يهمنا معرفة ما يحدث بداخلها– فرواد مقترب صنع القرار يحاجون بأنه إذا ما أردنا أن نطرح السؤال **لماذا**؛ حول الأحداث ونماذج التفاعل الناجمة عن سلوكيات الدول (النتائج)، فإن تحليل صناعة القرار يعد أكثر من ضروري، بل نستطيع أن نذهب أكثر من ذلك لا يمكن الإجابة عن أسئلة لماذا دون تحليل صناعة القرار (سنايدر). إذن فأفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكيات الدول يكمن حسب سنايدر في التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فإن فهم سلوكية دولة يؤدي إلى فهم سلوكيات كل الدول[1].

لقد ركز سنايدر وزملائه على عميلة وبنية صنع القرار في تفسير قرارات وسلوكيات السياسة الخارجية. وقد اتخذ عدة باحثون هذا النموذج عن صناعة القرار مجالا مركزيا للبحث في السياسة الخارجية، وقد تنوعت مجالات اهتماماتهم في دراسة صنع السياسة الخارجية من منظور أضيق **ديناميكية الجماعة الصغيرة** Small

[1] - see, Richard Snyder, H. W. Bruck, and Burton Sapin, "**Decision-making as an Approach to the Study of International Politics**

Group Dynamics (Irvin Jamis) إلى منظور أكثر اتساعا **العمليات التنظيمية وسياسات البيروقراطية**
Organizational Process & Bureaucratic Politic
(Schilling , Allison ,Halperin, Hammond)

ج/ التحليل الإدراكي للسياسة الخارجية.

لقد ارتأى هارولد ومارغريت سبروت[1] ضرورة إضفاء البعد الإدراكي cognitive في السياسة الخارجية، بتحليل سلوكيات السياسة الخارجية في سياقها النفسي والاجتماعي contextualization أي سياق إدراك صناع القرار. حيث لا سبيل لفهم نتائج السياسة الخارجية دون الرجوع إلى الوسط أو البيئة التي في سياقها صنعت تلك السياسة (نوايا، أهداف، قرارات صناع القرار). ولأجل فهم هذه البيئة لا بد للبحث في السياسة الخارجية أن يصرف الاهتمام نحو الوسط النفسي Psycho-milieu للأفراد والمجموعات صانعي قرار السياسة الخارجية. هذا الوسط هو طبيعة فهم وإدراك وتفسير صانع القرار لبيئته الموضوعية؛ لأن هناك إمكانية لعدم التوافق بين البيئة الأخيرة كما هي موجودة في الواقع، وبين كيفية إدراك صانع القرار لها بسبب طبيعة شخصيات صانعي القرار عواطفهم، خبراتهم، دوافعهم وكذا مجموع العمليات الإدراكية التي تتم في عقل صانع القرار القيم، العقائد، التصورات، الإدراك.

هذا الفهم فتح مجالا واسعا للبحث في "السياق النفسي للسياسة الخارجية" فافرز العديد من الإسهامات أهمها:

الخصائص والدوافع الشخصية	Joseph Rivera , Margaret Hermann
النسق العقدي	Ole Holsti
الإدراك وسوء الإدراك	Robert Jervis ,Richrd Cottarn
النهج الإجرائي	Alexander George, Stephan Walker

ختاما، يمكن قراءة الرسالة المشتركة لباحثي الجيل الأول في النقاط التالية:

1- معرفة خصوصيات صناعة القرار، والأفراد والمجموعات من صناعه ضروري لفهم وتفسير خيارات الدول الخارجية.

2- المعلومات حول هذه الخصوصيات تحتاج لأن تنتظم في فئات متنوعة من المتغيرات في مسار بناء نظرية عامة (تحليل عبر مستوياتي).

[1] - see, Harold and Margret Sprout, "**Man-Milieu Relationship hypothesis in The Context of International Politics**"

3- المفاهيم والنظريات من مختلف الحقول الاجتماعية (علم النفس، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا..) يجب أن تساهم في هذا المسعى.

4-فهم عملية صنع قرار السياسة الخارجية هي في نفس أهمية –إن لم تتعدى- معرفة نتائج هذا القرار.

2/الجيل الثاني Second Generation:

إن طموح وحماس باحثي السياسة الخارجية من الجيل الأول في بعث نظرية عامة للسياسة الخارجية وصل إلى مرحلة النقد والتقييم التي بدأها جيل ثاني من الباحثين، وبدأت منذ أواخر السبعينيات وتتواصل إلى اليوم. لقد برز تحفظ الجيل الجديد في مسألتين أساسا؛ ابستومولوجيا، حول إمكانية إيجاد نظرية عامة قابلة للتعميم في السياسة الخارجية. ومنهجيا، حول فعالية استخدام المناهج الكمية بتطبيقاتها الرياضية والإحصائية. ولأن الدراسات لم تؤدي إلى النتائج المتوقعة لها؛ فإنه كان من الضروري اقتراح بديل ابستمولوجي ومنهجي. إعادة التقييم شملت مجالات البحث الثلاث في السياسة الخارجية، واللافت أن هذه العملية قادها أبرز الآباء المؤسسين من رواد الجيل الأول[1].

أ/ السياسة الخارجية المقارنة:

توجه باحثو السياسة الخارجية المقارنة منذ السبعينيات إلى التخلي تدريجيا عن المناهج الكمية والاعتماد أكثر على المناهج الكيفية، مع ايلاء مزيد من التركيز على العوامل السياقية والتحذير من محاولات التعميم، وتفادي فرضيات "إذا كان ...فإن" "If…Then" . فعاد الاتجاه أكثر نحو دراسات الحالة خاصة في الولايات المتحدة. وعموما تتلخص أهم الدوافع التي أدت إلى هذه المراجعة في[2]:

1- المفارقة بين الرغبة الشديدة لدى باحثي السياسة الخارجية المقارنة في التعميم من جهة، وفي اعترافهم من جهة أخرى بأهمية التحليل على المستوى الفردي لتفسير السياسات الخارجية.

2- استحالة استعمال الحسابات الكمية في قياس بعض المتغيرات غير المادية مثل التاريخ والثقافة الوطنية، القيم و تصورات صناع القرار...

3- أبحاث تحليل الأحداث Event Data Analysis لم تأتي بالنتائج المتوقعة في إرسال تحذيرات مبكرة لصناع القرار لتلافي بعض الأزمات.

[1] - - Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, Patrick **J.** Haney, **Generational Change in Foreign Policy Analysis,** Op.,Cit, p.1.

[2] - Deborah J Gerner, Op.,Cit, p.21.

ب/ صنع القرار في السياسة الخارجية:

على هذا المستوى البحثي المراجعة لم تكن ابستمولوجية بقدر ما كانت منهجية. لقد كانت فعلا فكرة البحث في عملية وبنية صنع القرار ضمن بيئة الجماعة الصغيرة أو البيروقراطية رائعة للحصول على فهم وتفسير للسياسة الخارجية، لكن الإشكال يبرز في ضرورة أن يكون الباحثون جزءا من هذه البيئة للحصول على المعلومات الضرورية ولمعرفة ما يحصل بالضبط داخل العلبة السوداء، وهو أمر غير متاح بما يؤدي إلى شح المعلومات الضرورية للتحليل. كيف إذن نحصل على هذه المعلومات؟ باحثو الجيل الثاني قدموا إجابتين:

1- تطوير أو ابتكار مؤشرات تقريبية لفهم سلوك الجماعة الصغيرة وسياسات البيروقراطية.

2-البحث في التاريخ عن حالات لصنع القرار – بتطبيق نموذج الجماعة الصغيرة والسياسات البيروقراطية- بما يتيح الوصول إلى تعميمات أو توصيات عامة حول صناعة قرار السياسة الخارجية حاليا.

ج/ التحليل الإدراكي للسياسة الخارجية:

تركز النقاش أساسا حول ضرورة تطوير علم النفس السياسي وكذا تطوير منهجية الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية للاستفادة منها بشكل أفضل في العلوم السياسية وتحليل السياسة الخارجية تحديدا.

المحور الرابع/ مقاربات ونماذج تحليل السياسة الخارجية من منظور مستويات التحليل.

1/ محددات السياسة الخارجية:

عندما طرحنا السؤال **ماذا نريد أن نفسر؟** أجاب محللو السياسة الخارجية بأنهم يبحون عن تحليل وتفسير **قرارات** و**سلوكيات** السياسة الخارجية. إن قرار وسلوك السياسة الخارجية لا بد أن يتضمن مصدرا للفعل؛ أي فاعلا مسئولا Agent (الدولة) عن اتخاذ القرار، وبيئة Environment تتضمن الوسط أو المحيط المؤثر والمحدد في صنع ذلك القرار.فما هي عناصر أو محددات هذه البيئة؟

إذا ما تساءلنا عن سبب اختلاف السياسات الخارجية للدول، أو سبب تغيرها من فترة لأخرى في الدولة الواحدة، فإن الإجابة عن مثل هذا النوع من الأسئلة نجده أساسا في تمايز واختلاف طبيعة البيئة التي تصنع ضمنها تلك السياسات؛ فالسياسات الخارجية للدول لا تتحدد بالصدفة أو بتلقائية الفعل ورد الفعل، وإنما استنادا لمجموعة من المحددات البيئية، التي نطلق عليها بلغة المنهجية **متغيرات تفسيرية مستقلة** independent variables، التي تتفاعل بشكل أو بآخر استنادا لخصائص كل وحدة دولية. ويمكن تقسيم تلك المتغيرات إلى ثلاث فئات[1]:

1-1- **متغيرات البيئة الموضوعية** Operational Environment:

هي تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية بشكل مستقل عن فهم وإدراك صناع القرار، **إنه الواقع كما هو كائن فعلا**. هذه المتغيرات حتى وإن لم يضع لها صناع القرار اعتبارا مباشرا – تجاهلا أو إساءة إدراك– في قراراتهم، فإنها مع ذلك حاسمة بالضرورة بالنسبة لنتائج تلك القرارات بل ويمكن أن تخذل آمالهم. وتشمل هذه البيئة فرص وقيود النسق الداخلي والدولي إضافة إلى الخصائص القيادية.

أ– متغيرات البيئة الداخلية:

هي المتغيرات المرتبطة بالتكوين الذاتي البنيوي للدولة ولا تنشأ عن التفاعل مع الخارجي. وتشمل الخصائص القومية كالشخصية الوطنية والايدولوجيا والتقاليد التاريخية والتكوين الاجتماعي..وكذا طبيعة النظام السياسي للدولة.

ب– متغيرات البيئة الخارجية:

هي تلك المتغيرات الكامنة في النسق الدولي؛ أي الآتية من خارج نطاق ممارسة الدولة لسلطاتها. وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، التوزيع الدولي للقوى (قطبية النظام)، التنظيم الدولي، التفاعلات الدولية، الموقف الدولي، الفعل ورد الفعل.

[1] - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص 137-141.

ج- المتغيرات القيادية:

تتعلق بالاستعدادات النفسية والفكرية المسبقة لصانع القرار بشكل مستقل تماما عن إدراكه لها، لذا فهي تنتج أثرها بشكل موضوعي (لا تعبر عن عمليات إدراكية ذاتية يقوم بها صانع القرار) مباشر في السياسة الخارجية. وتتلخص أساسا في مجموع الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية لصانع القرار.

1-2- متغيرات البيئة النفسية Psychological Environment:

وتنصرف إلى طبيعة فهم وإدراك أو وردة فعل صنع القرار تجاه بيئته الموضوعية، إنها بعبارة أخرى تعبير عن العملية التأويلية التي يقرأ بها صانع القرار الفرص والقيود التي تعرضها البيئة الموضوعية، **إنه الواقع كما يتصوره صانع القرار**. وبذلك، يمكن القول أن المتغيرات النفسية هي الوسيط الذي من خلاله تنتج المتغيرات الموضوعية آثارها في السياسة الخارجية.

1-3-العلاقة بين البيئة الموضوعية والبيئة النفسية:

قدم هارولد ومارغريت سبروت تمييزا واضحا بين البيئة النفسية والبيئة الموضوعية، فأما الأولى فهي البيئة كما هي مدركة من قبل صناع القرار. أما الثانية فهي البيئة كما هي مدركة من قبل أي ملاحظ موضوعي. لذا وصفا البيئة النفسية بأنها تبين **حدود القرارات الممكنة**، بينما البيئة الموضوعية تبين **حدود القرارات الناجحة الممكنة**؛ إذ أنه بمجرد أن يتخذ صانع القرار قرار السياسة الخارجية، فإن تنفيذه يستقل عن تصوراته الذاتية وتتحدد فرص نجاحه أو فشله بالنظر لطبيعة المتغيرات الموضوعية. ومن ثم فإن مدى التطابق أو التفاوت بين البيئتين الموضوعية والنفسية هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية، فكلما زاد هذا التطابق زادت فرص نجاح السياسة الخارجية بينما تقل هذه الفرص إذا ما وجد هناك تفاوت (قد تكون البيئة النفسية **أوسع** من البيئة الموضوعية، مثلا في حالة ما إذا اعتقد صانع القرار أن هناك فرص لقرار/سلوك ناجح ولكنها في الحقيقة لا تتحقق واقعيا وإنما فقط في تصوراته. وبالمقابل، قد تكون البيئة النفسية **أضيق** من البيئة الموضوعية، حين يتجاهل صانع القرار فرصا واقعية لقرار/سلوك ناجح)[1].

1-4- متغيرات وسيطة:

هي المتغيرات التي تتدخل في التأثير في شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (نتائج السياسة الخارجية)، فاثر البيئة الموضوعية والنفسية في السياسة الخارجية يتحدد بعملية صنع السياسة الخارجية، وبهذا المعنى فإن هذه العملية تصبح بدورها محددا للسياسة الخارجية. وتشمل المتغيرات الوسيطة المتغيرات المرتبطة بصنع السياسة الخارجية وتحديدا عملية صنع واتخاذ القرار، أو ما يمكن أن نطلق عليه وصف "نموذج الفاعل ومنطق سلوك سياسته الخارجية".

[1] - المرجع السابق.

نسق السياسة الخارجية:

تتفاعل المتغيرات الموضوعية والنفسية والوسيطة في تحديد الشكل النهائي للسياسة الخارجية، هذا التفاعل يمكن أن يوصف بأنه نسق السياسة الخارجية Foreign Policy system. (أنظر الشكل)

شكل رقم 2: نسق السياسة الخارجية وطبيعة التفاعل بين أجزائه

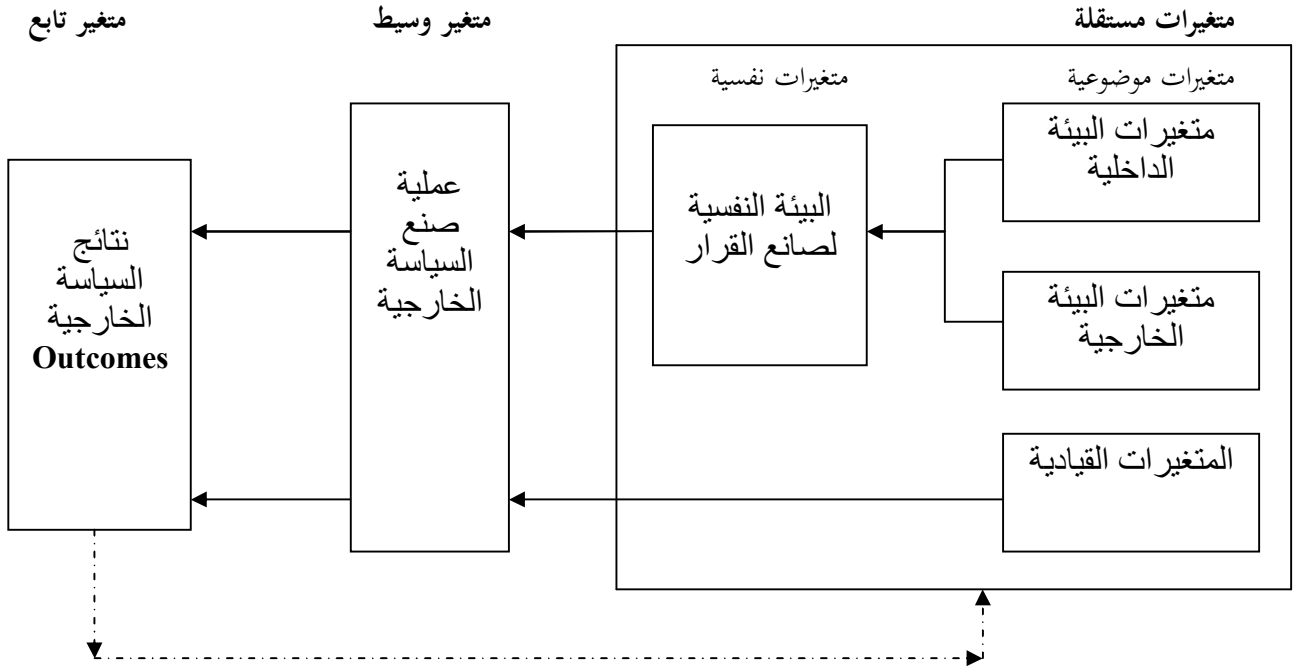

المصدر: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1997)، ص142.

2/التحليل على المستوى الفردي:

مدخل: المحددات الفردية للسياسة الخارجية

ينصرف التحليل على هذا المستوى إلى تقييم أثر المتغيرات الشخصية للقادة السياسيين على السياسة الخارجية، كالاستعدادات النفسية، العمليات السيكولوجية والأنساق العقائدية التي ترافق مسار صناعة القرار. وتتنازع وجهتي نظر مختلفتين تقييم دور مثل هذه العوامل؛ فبعض المحللين يحيد بل يعزل أثر الخصائص الشخصية لفهم قرار أو سلوك السياسة الخارجية بسبب وجود عدد من القيود التي تحد من تأثيرها منها[1]:

* السياسة الخارجية عملية هيكلية تصنع داخل مؤسسات سياسية، اجتماعية وإدارية بما يضع قيودا على دور القائد السياسي.

[1] - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص 372-373.

* الفرص والقيود (الحوافز) الآتية من البيئة الداخلية والخارجية تفرض على القادة –على اختلاف شخصياتهم وعقائدهم– إتباع سياسات متشابهة كاستجابة موضوعية لها (مفهوم العقلانية).

* تفاعل الخصائص الذاتية للقادة صانعي السياسة الخارجية من شأنه إلغاء الأثر المحتمل للقائد السياسي الأعلى في هيكل صنع القرار.

* الدور الرسمي الذي يضطلع به القائد السياسي يفرض عليه إلغاء تأثيره الشخصي و إتباع سياسة تنبع من متطلبات هذا الدور؛ أي مجموع السلوكيات المتوقعة ارتباطا بوظيفته.

من جهة أخرى، يصر اتجاه ثان من المحللين على أن طبيعة شخصيات و/أو معتقدات صانع القرار في السياسة الخارجية هي أساس تحليل نتائج القرار، وربما تفسره أفضل من أي عامل أخر بمفرده. والحجة الرئيسة التي تبرر هذا الموقف هي أن الدولة ليست إلا كيانا قانونيا مجردا، تقوم جماعة معينة باتخاذ القرارات باسمه، وعليه فان القائد السياسي ليس مجرد حبيس لمصالح وتصورات المؤسسات السياسية والاجتماعية لصنع القرار، وليس مقيدا مطلقا بمسؤولية الدور الذي يضطلع به، ولكنه أيضا فاعل نشيط في إعطاء معنى الحوافز والقيود بما يكسبها أبعاد محددة من خلال رؤية القائد السياسي لها.

إن الشواهد الواقعية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن للقادة السياسيين تأثيرا واضحا على قرارات وسلوكات السياسة الخارجية، حتى أن الكتابات في العلاقات الدولية تدرج على الإشارة للدول باسم قادتها – كما باسم عواصمها–، لذا فإن النقاش يجب أن ينصرف إلى تحديد المواقف أو العوامل التي تجعل من دور القائد السياسي بمثابة الدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية، ولقد حدد بعض متبني التحليل على المستوى الفردي هذه المواقف في[1]:

* تزايد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية يزيد من احتمالية تأثيراته الشخصية على هذه السياسة.

* مركزية سلطة اتخاذ القرار التي تتاح للقائد تزيد من احتمالية تأثيراته الشخصية على هذه السياسة (الكاريزما).

* ارتفاع مستوى هيكل السياسة الخارجية يحد من القيود التنظيمية، بما يصعب من تحديد مسؤوليات المستويات العليا ويسمح للعوامل الشخصية بأن تؤدي دورا اكبر في اتخاذ قرار السياسة الخارجية.

* تسمح مواقف السياسة الخارجية غير الروتينية مثل أوقات الأزمات بزيادة أثر العوامل الفردية؛ لأن عدد المشاركين في صنع القرار يقل بدرجة كبيرة.

[1] - المرجع السابق، ص ص 377-383.

* يرتبط تأثير العوامل الفردية بحالة المعلومات المتوفرة؛ ففي حالة الوفرة يصعب تصنيف المعلومات بما يؤدي إلى الاهتمام فقط بالمعلومات التي يفضلها صانع القرار، أما حالة الندرة فتدفع صانع القرار إلى الاعتماد على فهمه وادراكاته الخاصة.

إذن، يتفاوت تأثير العوامل الفردية على صنع السياسة الخارجية طبقا للظروف التي تصنع في إطارها تلك السياسة. لكن إذا افترضنا أن الظروف تسمح بمثل هذا التأثير، فإن محور النقاش لا بد أن يتحول إلى تحديد نوعية هذه العوامل وكيفية تأثيرها على السياسة الخارجية؟

ما هي العوامل الفردية؟

تتعلق العوامل الفردية بمجموع المتغيرات المرتبطة بالقائد السياسي صانع السياسة الخارجية، ويحيلنا فحص أدبيات التحليل الفردي للسياسة الخارجية نحو نوعين من المتغيرات القيادية، فهناك **متغيرات قيادية موضوعية**، وهي المرتبطة أساسا بـ"الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية"* للقائد السياسي، والتي تنتج أثرا في السياسة الخارجية بشكل مباشر ومستقل تماما عن إدراك القائد لها.أما **المتغيرات القيادية الذاتية**، فهي ترتبط بطبيعة فهم وإدراك القائد السياسي لبيئته الموضوعية، فهي تتعلق أساسا ببيئته النفسية كالعقائد، التصورات، والإدراك. وقبل الحديث عن مكونات البيئة النفسية ومختلف الإسهامات التي قدمتها في نماذج نظرية، لا بد من تقديم التحليل العقلاني Rational للقائد السياسي صانع قرار السياسة الخارجية، فالتحليل الإدراكي Cognitive للبيئة النفسية لصانع القرار جاء في جزء مهم منه كرد فعل على التحليل الأول.

2-1 التحليل العقلاني لصانع القرار(نموذج الفاعل العقلاني) :

إن نموذج الفاعل العقلاني Rational Actor لدراسة دور القادة في السياسة الخارجية لا يتعلق جوهريا بدراسة الأفراد صناع القرار، إنه نموذج مشتق مباشرة عن الرؤية الواقعية للدولة كفاعل موحد Unitary Actor، تلك التي تعتقد بأنه في السياسة الدولية لا وجود لتمايز الوظائف (السياسات الخارجية) بين الدول إلا بقدر الموقع النسبي من القوة التي تمتلكه كل منها، وبالتالي فإن خصائص الأفراد أصحاب المراكز السياسية القيادية لا تملك الشيء الكثير لتقدمه لمحلل السياسة الخارجية؛ فالقرارات المتخذة من قبل القادة ينظر لها على أنها قرارات دولهم.

نجد مصدر هذا الفهم في تلك المسلمة الواقعية الثابتة حول القادة، القائلة بأن جميع القادة يتصرفون بطريقة مماثلة ومستمرة قوامها الدفاع عن المصلحة الوطنية لدولهم؛ وبما أن المصلحة الوطنية لا تتغير فإن التغيير

* يقصد بالدوافع الذاتية، تلك العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية للقائد والتي تدفعه للتصرف بشكل معين.؛ كالدافع نحو القوة،الميل للسيطرة والنزوع للسلك مثلا. أما الخصائص الشخصية، فتتعلق بالخصائص المرتبطة بالتكوين العاطفي والسلوكي للقائد؛ كالشخصية التسلطية و الشخصية العدوانية مثلا. و تنبغي الإشارة إلى أن الاهتمام بهذه المتغيرات ضمن العوامل الفردية لا تعبر عن اهتمام أصيل ضمن أدبيات تحليل السياسة الخارجية، فقد تمت مناقشتها من قبل فلاسفة السياسة وعلماء النفس وغيرهم (راجع بهذا الصدد محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص ص.

على مستوى القيادة ليس له أي تأثير. لقد كان **هانس مورجنتو** واضحا حين ربط بين القادة والمصلحة الوطنية عن طريق التفكير العقلاني، مقترحا نموذجا واقعيا بسيطا لتحليل السياسة الخارجية هو نموذج الفاعل العقلاني، يقول:

" نعتقد إن رجل الدولة يفكر ويتصرف بلغة المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة، هذا ما يجعلنا نفهم خطواته التي اتخذها في الماضي، يتخذها في الحاضر، وسوف يتخذها في المستقبل. إن تفكيره بهذه الطريقة العقلانية يمكننا كملاحظين موضوعيين أن نفهم أفكاره ربما أحسن منه، بغض النظر عن الدوافع المختلفة، الأفضليات والخصائص الذهنية والفكرية لرجل الدولة الناجح"[1]

وفي متابعة والدفاع عن المصلحة الوطنية، فإن القائد يتصرف كفاعل عقلاني، فما هي الخصائص المعرفة بهذا الفاعل؟

إن القائد السياسي العقلاني هو صانع القرار الذي يقوم ببحث شامل عن جميع البدائل المتصورة قبل اتخاذ قرار السياسة الخارجية، مع تحديد النتائج المحتمل ترتبها عن كل بديل، السلوكات الممكن تنفيذها، ردود الفعل الممكنة، وتوقعات النجاح والفشل. وكل هذا على ضوء المعلومات الموضوعية الآتية من البيئة الخارجية. وبعد عملية حساب تحليلي رشيد يقوم صانع القرار باختيار البديل الذي يحقق أعظم المكاسب بأقل التكاليف، بغض النظر عن أي اعتبار آخر[2].

إن منطق صانع القرار الواقعي هذا هو الذي نطلق عليه منطق الإنسان الاقتصادي Homo-economucus حيث يقوم برسم صورة مبسطة للوضعية التي ينوي اتخاذ موقف بشأنها وفقا لحسابات الربح والخسارة، وهو بذلك إما يسعى لتعظيم المكاسب أو إيجاد صيغة لتخفيض الخسائر. وعلى هذا الأساس يمكن وصف منطق تفكير صانع القرار بمنطق النتائجية Logic of Consequentiality، بمعنى أن سلوك السياسة الخارجية تفرضه النتائج المتوقعة لهذا السلوك، فعندما يواجه الإنسان الاقتصادي عدة خيارات فإنه يعمد إلى التساؤل:

- ما هي خياراتي؟
- ما هي أهدافي؟
- ما هي النتائج المحتملة لكل من أهدافي؟
- ما هو الخيار الأفضل في ضوء أهدافي؟

[1] - Laura Neack, **The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era**, Op, Cit.,p.25.

[2] - رابح زغوني، **"تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، جامعة باتنة، 2008، ص ص 19-20

خطوات صانع القرار العقلاني:

إذا كانت العقلانية هي الاستمرار على نهج تعظيم المكاسب ضمن بيئة مقيدة (أليسون)، فإن صانع القرار العقلاني بالنتيجة، هو ذلك الفرد الذي يختار البديل الذي يحقق النتيجة المرغوب فيها أكثر. إن هذا هو ما كان قد افترضه **بوينو دي موسكيتا** (B. De Mesqueta) حين استخدم الباحث فرضيات الفاعل العقلاني ليقدم لنا نظرية للمنفعة المتوقعة خاصة بفهم قرار الحرب، كقرار سياسة خارجية مفترضا أن:

" صناع القرار يحاولون تعظيم المنفعة في اختياراتهم بين مجوعة من البدائل المحفوفة بالمخاطر؛ بحيث يزنون المنافع المشتركة عن كل نتيجة منفردة، وحسب احتمالية المكسب والخسارة، يختارون بعد ذلك النتيجة الأفضل من حيث المكسب"[1]

ولقد قدم بول ماك دونالد (Paul Mc Donald) توصيفا محكما للخيار العقلاني لصانع القرار من خلال افتراضه لثلاثة فرضيات رئيسية هي كما يلي[2]:

1- السلوك الهادف: يفترض في صانع القرار التحفز نحو تحقيق هدف محدد من وراء كل قرار في السياسة الخارجية، فالقرار العقلاني ليس مجرد عادة أو نابعا من توقعات اجتماعية، بل الواجب أن يكون صانع القرار قادرا على تحديد هدف مسبق، وأن تكون كل تصرفاته وقراراته بنية تحقيق هذا الهدف.

2- **ثبات التفضيلات:** تظهر هذه الخاصية في قدرة صانع القرار على المفاضلة ما بين البدائل؛ لأن لكل بديل قيمة ثابتة معينة، بحيث يصبح بإمكان صانع القرار ترتيب تفضيلاته وفق سلم انتقالي. والانتقالية هنا تعني أنه إذا كانت النتيجة "أ" أفضل من "ب"، والنتيجة "ب" أفضل من "ج"، فلا بد أن تكون "أ" أفضل من "ج". إن وجود مثل هذا الترتيب الانتقالي للتفضيلات يعني بالضرورة عدم وجود "تعارض" بينها في ضوء المعلومات المتضاربة التي قد تصل إلى صانع القرار؛ بمعنى أن صانع القرار العقلاني يجب أن يملك القدرة على ترتيب تفضيلاته بناءا على هدف مرجو تحقيقه.

3- تعظيم المكاسب: بمعنى أن صانع القرار سوف يختار البديل الذي يوفر أكبر المكاسب الممكنة بأقل التكاليف، فاتخاذ القرار هو تحليل للعلاقة وسائل-أهداف.

وتأسيسا على الفرضيات السابقة، يمكن تلخيص خطوات الفاعل العقلاني كما حددها **غراغ كاشمان** (G. Cashman) فيما يلي[3]:

1-تعريف المشكلة.

2- تحديد وترتيب الأهداف.

[1] - Mintz, Alex & DeRouen, Karl, **Understanding Foreign Policy Decision Making, (**Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p.58.
[2]- Ibid, p. 58.
[3] - Idem

3- جمع المعلومات (هذه الخطوة قد تكون مستمرة)

4- تحديد البدائل لبلوغ الاهداف.

5- تحليل البدائل أخذا في الاعتبار المنفعة المتوقعة (التكاليف والمكاسب) وفعالية كل بديل واحتمالية نجاحه.

6- اختيار البديل الذي يعظم المكاسب.

7-تنفيذ القرار.

8- التقويم والمتابعة.

2-2 التحليل الإدراكي لصانع القرار (نموذج الفاعل التأويلي Interpretative Actor)

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية زاد تحفظ باحثي السياسة الخارجية من الجيل الأول من جهة حول اعتبار صناع القرار فواعل عقلانيين باحثين عن تعظيم المصلحة الوطنية كما تصور الواقعيون ذلك. ومن جهة ثانية، اعتبروا أن اقتصار دراسة صناع القرار على استعداداتهم النفسية وخصائصهم الشخصية هي إلى حد بعيد غير علمية لتواكب حقل تحليل السياسة الخارجية الناشئ. لذا اقترحوا أن التحليل على المستوى الفردي لا بد أن يكون أكثر صرامة منهجيا لينافس الاقتراب العقلاني الواقعي لصناع القرار.

لقد شكلت بداية خمسينيات القرن الماضي الانتقال نحو دراسة أكثر علمية للتحليل الفردي في السياسة الخارجية؛ فالباحثون السلوكيون وعلماء النفس الاجتماعي اقترحوا دراسة البعد الإدراكي Cognitive في مقابل العقلانية، معرفين الإدراك في معناه المعرفي الواسع بأنه "العملية الذهنية أو القدرة المعرفية العقلية التي تتضمن جوانب الفهم awareness الإدراك perception التفكير reasoning ، الحكم ... jugement". والفرضية المفتاحية التي انطلقوا منها هي أن التفكير العقلاني هو تفكير موقفي؛ أي أن الأفراد لا يفكرون دوما عقلانيا بالضرورة، وبالتالي فاختلاف طريقة تفكيرهم لديها تأثير حاسم على طبيعة صناعة قرار وتنفيذ سلوك السياسة الخارجية. لقد برر روبرت جرفيس R. Jervis الاهتمام بهذا البعد الإدراكي حين قال:

" في تحديده كيف سيتصرف، فإن صانع القرار عليه أن يتنبأ أولا كيف سيتصرف الآخرون، وبالتالي سيطور ابتداءا تصورا عن الآخرين وعن نواياهم...إن صناع القرار ينظمون المعلومات التي تصلهم وفقا لتصوراتهم ونظرياتهم المسبقة، وهذه الأخيرة هي التي تضطلع بالدور الأكبر في تحديد كيف سيتصرفون"[1].

[1] - Deborah J Gerner, Op.,Cit, p.21.

لأجل ذلك يجادل جرفيس بضرورة إعادة التفكير في مفهوم العقلانية على ضوء طبيعة التصورات والعقائد المسبقة لصانع القرار، وليس على ضوء حساب التكاليف والمكاسب العقلاني؛ لأن هناك منطق نفسي Psycho-Logic ينظم العمليات الإدراكية لصانع القرار بدل منطق النتائجية الذي ينظم العمليات الحسابية للتكاليف.

إذن، كبديل عن نموذج الفاعل العقلاني الذي يجسد الاقتراب الواقعي للقائد السياسي، فإن الاقتراب الإدراكي يقترح نموذج الفاعل التأويلي، حين يفترض وجود بعد نفسي معقد يحكم تفكير صانع القرار. إنه لا يتصور أن صناع القرار يتجاوبون موضوعيا (عقلانيا) مع البيئة الموضوعية، بل يفترض أنهم ينظرون إلى هذه البيئة وفق رؤاهم الذاتية، وبالتالي يتصرفون وفق بيئتهم النفسية.

ما هي البيئة النفسية:

لقد شهد البحث العلمي في علم النفس الاجتماعي تطورا جذريا في فهم ودراسة السلوك الإنساني، منذ أن بدأ علماء هذا الحقل يتخلون عن المنظور الداروينى للعقل الإنساني كمجرد انعكاس ميكانيكي، لصالح منظور جديد يتبنى رؤية العقل الإنساني كخالق للعقائد التي تشكل قواعد السلوك لديه، كما عبر عن ذلك **غاسترو** في قوله: "العقل الإنساني هو عقل باحث عن العقيدة وليس باحثا عن الحقيقة"[1]. ينطلق باحثو علم النفس الاجتماعي من فرضية وجود تفاوت بين الواقع كما هو موجود، وبين الواقع كما يتصوره الفرد، ليصلوا إلى التسليم بأن سلوك الفرد هو نتاج للطريقة التي يدرك ويشخص بها الواقع، وليس نتاجا للواقع ذاته. فبيئة التفاعل لدى الفرد شديدة التعقيد، ما يضطره إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على فهم بيئته والتصرف تجاهها، مشكلا بذلك بيئة جديدة غير البيئة الموضوعية هي "البيئة الذاتية" أو "البيئة النفسية".

لقد أطلق **والتر ليبمان** (W.Lipman) على تلك البيئة الذاتية وصف "الصورة في عقولنا"، وهي في نظره تشكل "حلقة وصل بين الإنسان وبين البيئة في شكل "شبه بيئة"، وأن سلوك الإنسان هو نتيجة لشبه البيئة تلك، ولكن لأنه السلوك، فإن النتائج تظهر في شبه البيئة حيث ينشأ السلوك، وليس في البيئة الواقعية حيث ينتهي السلوك"[2]. في حين أطلق **تولمان** (E.Tolman) تسمية "الخريطة الإدراكية" على البيئة الذاتية تلك، وهي نتاج توقعات الفرد للعلاقة بين المسالك والنتائج، وهي تتضمن عقائد واستعدادات إدراكية، تشكل متغيرا وسيطا بين الحوافز البيئية وبين سلوكات الإنسان. أما **جورج كيلي** (G.Kelly)، فيرى أن الفرد لا يكتفي بمجرد الرد على الحوافز الآتية من البيئة الخارجية، بل يعيد إنشاء تلك البيئة من خلال تكوين مجموعة من

[1]- محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 27

[2]- نفس المرجع، ص23.

الفروض عنها، ومحاولة اختبار صدقيتها، ثم التوصل إلى بدائل سلوكية محددة تمكنه من ضبط فهمه للبيئة الموضوعية وتفسير سلوك الآخرين والتنبؤ به. ومن ثمة، فسلوك الفرد مقيد أساسا بتفسيراته للبيئة الموضوعية[1].

لقد استفاد علم النفس السياسي من هكذا تحول في الدراسات النفسية، ليصبح منذ خمسينيات القرن الماضي منظورا جديدا لدراسة العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، وتحديدا صنع القرار. ليبعث باحثوه مقتربا تحليليا موازيا للتحليل العقلاني هو "التحليل الإدراكي للسياسة الخارجية" Cognitive Foreign Policy Analysis –CFPA-

لا بد أن هناك تفاوتا جليا بين الواقع كما هو كائن وبين الواقع كما يتصوره صانع القرار، فالأخير يواجه بيئة شديدة التعقيد تضطره إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على تفسير تلك البيئة الموضوعية والتصرف نحوها. هذه الأدوات هي مجموع العقائد Beliefs ،الادراكات Perceptions ،التصورات Images ،القيم Values، والتي تعتبر بمثابة حواجز تعيق اتخاذ القرار العقلاني نحو اتخاذ قرارات غير عقلانية Non-Rational *. هذه العناصر مجتمعة أو منفردة هي التي تشكل ما يسمى في تحليل السياسة الخارجية البيئة النفسية لصانع القرار[2].

العقيدة: مجموعة من التصورات المترابطة التي يحملها صانع القرار، والتي من خلالها يقدم حكما ذاتيا يصف أو يوصي أو يقيم من خلاله ظاهرة أو أسلوب عمل.

الإدراك: تعبير عن وعي الفرد بالقضايا المرتبطة بموقف معين؛ أي القضايا التي تثار في ذهن الفرد حين يثار حافز خارجي فيدفع صانع القرار إلى إعطاء معنى لهذا القرار، ومن ثم الاستجابة له بشكل معين.

التصور: الانطباع الأولي العام لصانع القرار عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهيته.

القيم: هي تلك المفاهيم التي تعبر عن الوضعية لمثالية أو المرغوبة بالنسبة لصانع القرار.

إذن، فإن تحليل التصورات يبدأ من تحديد انطباعات صانع القرار تجاه فرص وقيود (حوافز) البيئة الموضوعية، بينما يبدأ تحليل الإدراك من تحديد القضايا التي تثار في ذهن الفرد إذا أثيرت هذه الحوافز، فيما بدأ تحليل العقائد من خلال الحكم الذي يصنعه صانع القرار عن هذه الحوافز.

مثال: قد يكون لصانع القرار الفلسطيني تصور أن الولايات المتحدة هي أكبر قوة عالمية بما يجعلها الوسيط الأول في مفوضات السلام (تصور). فإذا ما أثير أمامه موضوع يتعلق بهذه القوة تذكر تعاطفها الواضح مع إسرائيل (إدراك). ولكنه حين يطلق حكما صريحا أو ضمنيا واصفا السياسة الأمريكية بأنها انحيازية لإسرائيل

[1]- نفس المرجع، ص ص 27-28

*غير عقلانية أي أنها لا تخضع لحسابات التكاليف والمكاسب أي الربح والخسارة، ولا نقصد بغير العقلانية اللاعقلانية irrational التي تخضع للأهواء أو المزاج..

[2] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص ص 397-398.

فإنه بذلك يعبر عن (عقيدة).أما حين يعبر عما يأمله من حل للقضية الفلسطينية، كإقامة دولة فلسطينية بحدود 1967 فإنه يعبر عن (قيمة) مرغوبة بالنسبة إليه.

2-2-1 النسق العقيدي Belief System (نموذج أولي هولستي):

تتسم البيئة الموضوعية لصانع قرار السياسة الخارجية بأنها شديدة الاتساع والتعقيد، من حيث أنها تقدم له كما هائلا من المعلومات من مصادر متعددة وغير موثوق من صحتها؛ لأجل ذلك يطور صانع القرار لنفسه مجموعة من الصور عن تلك البيئة، ويقوم بتبويب المعلومات الآتية منها في شكل فئات معرفية (عقائد) قصد تفسيرها، هذه الفئات المعرفية حين ترتبط بينها تشكل نسقا عقيديا Belief System.باختصار، من خلال هذه العملية العقيدية يرسم صانع القرار صورة تقريبية للبيئة بما يسمح له فهمها، تحديد موقعه منها وتحديد الأساليب المناسبة للتعامل معها[1].

إذن، فالعقيدة هي حكم ذاتي صريح أو ضمني ينم عن مجموعة من التصورات الذهنية المترابطة التي يحملها صانع القرار تجاه بيئته الموضوعية، هذا الحكم قد يصف، يقيم أو يصف ظاهرة ما أو أسلوبا للعمل.مثلا، وصف الظاهرة (كأن يعتقد صانع قرار عربي بأن الولايات المتحدة تعامل العالم العربي بخلفية حضارية/اقتصادية/إستراتجية) أو تقويمها (كأن يعتقد بان الولايات المتحدة دولة عدوانية/محافظة/ليبرالية)، أو يوصي بأتباع سلوك تجاهها (كأن يعتقد أن الممانعة بدل الموالاة أفضل أسلوب للتعامل معها).

نموذج هولستي لآثر النسق العقدي:

يرى "أولي هولستي" Ole Holsti أن تأثير النسق العقدي للقائد السياسي في السياسة الخارجية يظهر في بعدين رئيسين: البعد المعرفي والبعد التفضيلي[2].

أ- البعد المعرفي:

هو الذي يحدد لصانع القرار نمط ادراكاته للموقف من خلال عقائده، ما يخلق لديه منطقا ذاتيا للموقف، وبالتالي يؤثر في نوعية القرار/السلوك الذي سيتخذه، ويظهر ذلك حين يقبل أو يرفض أو يتجاهل صانع القرار معلومات ذلك الموقف بالنظر لمدى توافقها أو تناقضها مع عقائده؛ فصانع القرار يميل إلى إحداث "اتساق معرفي" Cognitive Constancy بين نسقه العقدي ونسق المعلومات المتوفرة لديه. فإذا ما تناقضت هذه المعلومات مع هذا النسق فان ذلك يحدث اختلالا معرفيا Cognitive Dissonance يحاول صانع القرار التعامل معه بأحد الأدوات التالية:

- تجاهل المعلومات.

[1] - المرجع السابق، ص 405.

[2] - المرجع السابق، ص ص 407-412.

- الطعن في مصدر المعلومات.
- البحث عن معلومات جديدة متوافقة ونسقه العقدي.
- إعادة تفسير المعلومات وفقا لاستعداداته العقدية.
- التقليل من أهمية المعلومات المتناقضة.
- إحداث تعديل محدود في نسقه العقيدي بما يتوافق والمعلومات المتناقضة الجديد.

ب– البعد التفضيلي:

يقوم النسق العقيدي بوظيفة توجيهية في تحديد أهداف وأولويات القائد السياسي بما يؤدي إلى تفضيل مجموعة من البدائل على حساب الأخرى؛ فعقائد صانع القرار حول طبيعة النسق الدولي وطبيعة الأصدقاء والأعداء وحول أهداف السياسة الخارجية ووسائل تحقيقها، يشكل له معيارا لاتخاذ القرار حينما يواجه موقفا محددا، فهو يختار البديل المناسب لا من خلال حساب عقلاني للنتائج وإنما من خلال مقارنة البدائل بسلم الأفضليات الكامن في نسقه العقدي (ترتيب أهمية العقائد).

و يوضح هولستي الأثر المباشر وغير المباشر لهذين البعدين في الشكل التالي:

شكل رقم 3: الأثر المباشر وغير المباشر للنسق العقيدي

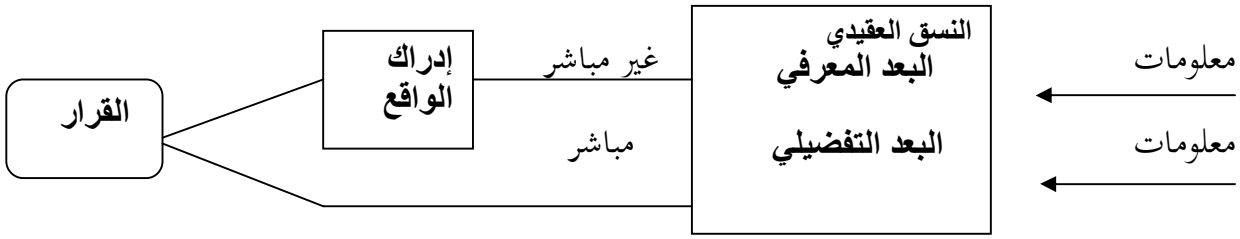

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1997)، ص 408 .

2-2-2- النهج الإجرائي Opirational Code (نموذج ألكسندر جورج):

لقد استعارت الدراسات حول البيئة النفسية للقائد السياسي العديد من المفاهيم وأساليب البحث عن علم النفس، الذي طور باحثوه العديد من الأدوات لدراسة الأفراد وحوافزهم ورؤيتهم للعالم من حولهم، من خلال التجارب المتعددة التي وفرت استبصارات مفيدة حول السلوك الإنساني.

إن علماء النفس في هذا المسعى يتفادون تقديم تنبؤات مطلقة حول سلوك الفرد، وبدلا من ذلك يطرحون تقييمهم لنماذج السلوك المحتملة التي ترتبط بأنواع شخصيات معينة، وهذا هو المنطق ذاته الذي يتبناه محللو السياسة الخارجية في دراستهم لصناع القرار، على الرغم من وجود بعض الفروق بين الحقلين كما يلي:

إن علماء النفس يهتمون –أولا– بالمعرفة العامة حول السلوك الإنساني، بينما يهتم محللو السياسة الخارجية بفئة خاصة من الأفراد هم صناع القرار. وبينما يهتم علماء النفس –ثانيا– بالأفراد لأسباب علاجية بحتة، فإن

محللي السياسة الخارجية يولون اهتمامهم الحصري لتحديد أي نوع من قرارات السياسة الخارجية يمكن توقعه من صناع القرار. ويبدو –ثالثا– الفرق الأكثر أهمية في أن علماء النفس– من خلال تشخيصهم للأفراد– يملكون إمكانية التحكم في موضوعهم، وعكس ذلك، فإن صناع القرار لا يرغبون في أن يكونوا موضوعا للاختبار والتحقق. إن هذا هو ما يجبر محللي السياسة الخارجية على المستوى الفردي على إيجاد مناهج وأدوات غير مباشرة لفحص ادراكات صناع القرار موضوع بحثهم[1].

اذن، فمحللو السياسة الخارجية الذين يهتمون بفحص الكيفية التي ينظر بها القائد السياسي إلى العالم، ما هي حوافزه؟ وكيف يصنع قراراته؟ ليس لديهم خيار غير ابتكار وسائل للقراءة ما بين السطور لإيجاد مؤشرات توحي بعقائد وادراكات القادة. إن بلوغ هذا المسعى ليس أمرا هينا، فهو يتوقف على إمكانية الوصول إلى المعلومات للتحقق من المضمون غير المعبر عنه Unexpressed Content. بهذا الصدد تم اقتراح العديد من الوسائل؛ فهناك من يعتمد على تحليل البيانات التي يصدرها صانع القرار، أو تفسير بعض سلوكاته، آخرون اقترحوا الاعتماد على خطاباته الرسمية وتعليقاته في المقابلات والندوات الصحفية والتسجيلات الصوتية. ولعل أهم المناهج التي تم اقترحها في هذا السياق هو ما تم تسميته بـ النهج الإجرائي.

مفهوم النهج الإجرائي:

عندما يستعمل القائد السياسي قياسا Analogy ، فإنه من الممكن بناء تنبؤ سليم حول نوع السلوك المحتمل إتباعه؛ فعندما يعرف هذا القائد قائد العدو على انه "هتلر" آخر، فانه بإمكاننا التنبؤ بأن سياسته الخارجية تجاه هذه الدولة لن تكون تعاونية وأن رد فعله قد يكون عنيفا. وحين يصرح بأن دولته لن تستسلم مثل تشكسلوفاكيا في الحرب العالمية الثانية، فإنه بإمكاننا التوقع أيضا بأن القائد السياسي يثبت إرادته بالذهاب بعيدا في هذا المسعى ولو منفردا.

إذا ما تمكنا كمحللين من رصد العقائد الإدراكية لصانع القرار الذي ندرسه، والتي توضح رؤاه وتصوراته حول البيئة الموضوعية، فإنه بإمكاننا استعمال هذه الخارطة الإدراكية Cognitive Map لشرح لماذا اتخذت بعض القرارات وانتهجت بعض السلوكات. إن هذه الخارطة التي يحملها صانع القرار تمثل النهج الاجرائي، والذي يوفر أسلوبا للاختبار والتحقق من الاستعدادات القبلية للقائد تجاه الواقع السياسي، وكما يشرح "سكوت غريشو" Scott Grichow:

[1] - Marijke Breuning, Op. Cit., p. 37.

" رغم انه يمكن أن يغير أو يعدل في حالات معينة، إلا أن النهج الإجرائي للقائد يضل محافظا على جوهر استعداداته النفسية القبلية، وعليه فإنه من المتوقع أن نماذج الخيارات في خطابات القائد السياسي هي بالفعل تعبير دقيق عن استعداداته الأساسية حول رؤيته للعالم السياسي"[1]

إذن، وباعتماده على مفاهيم علم النفس في دراسة القادة –والذي يرتكز أساسا على منهج التحليل النفسي– فإن النهج الإجرائي من المحتمل أن يوفر لنا دلالات مفيدة حول سلوك السياسة الخارجية المحتمل إتباعه من قبل صانع القرار. كيف ذلك؟

إن النهج الإجرائي كمنهج يبحث عن وصف العقائد الأساسية (الفلسفية والإجرائية) للقائد السياسي، والتي تور لنا مؤشرات حول صناعة القرار، وبهذا فهو لا يفيدنا تحديدا بنوع القرار الذي سيختاره صانع القرار، وبدلا من ذلك فهو يوفر لنا استبصارات حول ادراكات صانع القرار وتقييمه للعالم السياسي حوله، ويقرر كيف يزن الفرص والقيود في بيئته. بعبارة أخرى، النهج الإجرائي مصمم لجعلنا قادرين على الولوج إلى عقل صناع القرار.

لقد كان "ألكسندر جورج" Alexander George من أول الباحثين الذين حاولوا توظيف هذه الأداة في دراسة صناع قرار السياسة الخارجية في أواخر الستينيات، معرفا النهج الإجرائي بأنه " **عقائد القائد السياسي حول طبيعة السياسة والصراع السياسي، رؤاه حول مدى إمكانية تشكيل تطورات التاريخ، وأفكاره الشخصية حول الاستراتجيات الصحيحة**"[2].

بعد ذلك طور "ستيفان والكر" Stephan Walker طريقة لتطبيق مفهوم ألكسندر جورج السابق عمليا لتعريف النسق العقيدي لصانع القرار عبر النهج الإجرائي، بحيث اقترح طرح مجموعة من الأسئلة تفضي الإجابة عنها إلى تحديد كل من العقائد الفلسفية و الإجرائية (الادواتية) للقائد السياسي كما يلي[3]:

أ– الأسئلة الفلسفية:

1. ما هي الآمال والقيم السياسية الأساسية التي يسعى القائد لتحقيقها؟ وهل هو متشائم أم متفائل بشأن تحقيقها؟
2. ما جوهر طبيعة الحياة السياسية؟ هل العالم السياسي تعاوني أم صراعي؟
3. هل المستقبل السياسي قابل للتنبؤ؟ كيف وإلى أي مدى؟

[1] - Laura Neack, **The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era**, Op. Cit., p. 61

[2] - Ibid, p.60.

[3] - Deborah J Gerner, Op.,Cit, p.22.

4. إلى أي مدى يمكن للقائد التحكم في تطور التاريخ؟ وما دوره في تشكيل التاريخ وفقا للاتجاه المرغوب؟
5. ما دور الحظ في شؤون البشر وتشكيل التاريخ؟

ب- الأسئلة الإجرائية:

1. ما هو أفضل نهج لاختيار الأهداف؟
2. ما هو أفضل أسلوب يتبع لتحقيق الأهداف بفعالية (الإستراتجية والتكتيك)؟
3. ما هو أفضل وقت للتحرك لتحقيق الأهداف Timing؟
4. ما الأهمية لنسبية لدور مختلف الوسائل قفي تحقيق الأهداف؟
5. كيف يدير ويراقب القائد الأزمان؟ وهل يغامر أم لا Risk Taking؟

2-2-3 الإدراك وسوء الإدراك:

الإدراك Perception: لقد سبق وأن قدمنا أن الإدراك هو احد مكونات البيئة النفسية للفاعل التأويلي، ويقصد به تعبير صانع القرار عن فهمه لموقف معين؛ أي القضايا التي تثار في ذهن صانع القرار حين يثار حافز خارجي ، فتدفعه إلى إعطاء معنى لهذا الحافز، ومن ثم الاستجابة له بشكل معين. وعليه، فالإدراك هو تلك العملية الوسيطة بين الحافز والاستجابة، ولا شك أن الاستجابة تختلف تبعا لاختلاف أشخاص صانعي القرار واختلاف ادراكاتهم.

السيكولوجيا الإدراكية:

في كتابه الموسوم "الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية"، يشرح روبرت جرفيس الطريقة التي يدرك بها صناع القرار أنفسهم، بيئتهم والفاعلين الآخرين حولهم، وكيف يمكن أن يؤثر هذا الإدراك أو التمثل الإدراكي السيئ على خياراتهم، وبالتالي كيف تؤثر نتائج هذه القرارات على السياسة الدولية. وبتركيزه على الإدراك، لا يقدم لنا روبرت جرفيس نظرية شاملة، ولكنه يقدم تحليلات مفيدة حول دور آليات السيكولوجيا الإدراكية، ويقترح أن فهمها يمكن أ يؤدي إلى فهم أفضل لقرارات الدول (السياسة الخارجية)، وبالتالي فهما أفضل للسياسة الدولية[1].

حسب روبرت جرفيس، فإن النظرية التي تتخذ مستوى تحليلي غير المستوى الفردي للتحليل، فإنها حين تحاول التعميم حول أثر بعض أبعاد البيئة الموضوعية (متغيرات مستقلة) على سلوك الفاعل (متغير تابع)،

[1]- Edward Cunninghan, **summary of Robert Jervis book: Perception and Misperception in International Politics**, in: https://www.coursehero.com/file/15717/JervisBOOKsummary/

قد يكون هذا التعميم متعذرا؛ لأن أهمية بعض مستويات التحليل تتنوع بحسب طبيعة المسألة محل التحليل، ثم أن قيمة بعض متغيرات مستوى تحليلي ما قد تقترن بمتغيرات مستوى آخر. وأكثر من ذلك، فإن مثل هذه النظرية تتجاهل عقائد ونوايا صانع القرار.لأجل ذلك، يجادل جرفيس، بما أن الظروف السياقية من المحتمل أن تحدد الموقف إجمالا، فإن الاعتماد على إدراك صانع القرار كمتغير وسيط يساهم في تحديد الموقف بشكل جيد[1].

تعريف الإدراك:

حسب روبرت جرفيس، فإن هنالك ثلاثة عوامل رئيسية تشكل الإدراك (عقائد، تصورات، نوايا). فالإدراك هو عملية استدلال أو استنتاج من خلالها يطور صانع القرار فهمه (عقائد) حول بيئته، وتحديدا حول الفاعلين الآخرين (تصور)، وكيف سيتعامل هؤلاء في لحظة معينة (نوايا). وأهم ما يميز هذا التعريف هو المفهوم الذي يضعه للنوايا، فجرفيس لا يوظف مفهوم النوايا بمعنى يعكس وسائل الآخرين لتحقيق أهداف معينة؛ أي ليت تلك الأهداف التي خططت لها الدول الأخرى وتأمل في تحقيقها، وإنما الأهداف التي يعتقد أو يتوقع صانع القرار من الدول الأخرى السعي لتحقيقها في لحظة معينة. لذا فإن تحديد نوايا الآخرين بالنسبة للمحلل هو عملية من خطوتين[2]:

أ- تحييد العوامل الخارجية للموقف عن العوامل الداخلية؛ أي إلى أي مد تحدد السلوك قيود الموقف ذاته.

ب- لا يكون التركيز على كيف تفكر الدولة "ب" وكيف ستتصرف، بل التركيز يكون على الطريقة التي تفكر بها "أ" أن الدولة "ب" تفكر وستتصرف.

سوء الإدراك:

إذا ما عجز القائد السياسي عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير عقائده وتصوراته المسبقة، فإننا نكون أمام سوء الإدراك ومن أهم أشكاله[3]:

1- ميل القائد إلى المبالغة في إدراك أهمية دولته في النسق الدولي من ناحية قدرتها على التأثير، أو من ناحية كونها هدفا للعداء.

2- الميل إلى رؤية الأجنحة السياسية داخل الدولة على أنها وحدة متجانسة، وبالتالي لا يمكن التفاهم معها.

3- الميل إلى تفسير كل الأحداث الدولية في ضوء سلوك العدو الرئيس.

4- الميل إلى رؤية كل تصرفات العدو على أنها تهدف إلى تحقيق أهداف عدوانية، بينما تصرفات الذات خيرة.

[1] - Idem.

[2] - Idem.

[3] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 420-421.

5- تفسير تصرفات العدو السيئة على أنها جزء أصيل من تركيبته، بينما تفسير تصرفاته الحسنة على أنها نتيجة ضغوطات خارجية.

6- الميل إلى رؤية حلفاء العدو على أنهم أتباع آليون لهذا العدو.

نموذج ستانفورد للحافز والاستجابة:

يعد النموذج الإدراكي الذي قدمته مجموعة البحث في جامعة ستانفورد الامريكية تحت إشراف كل من الباحثين "هولستي" "نورث" و "برودي" أحد أشهر النماذج التي حاولت أن تفحص امبريقيا أثر العامل الادراكي على سلوك الفاعل الخارجي[1]، ويمكن توضيح النموذج في الشكل التالي:

شكل رقم 4: نموذج ستانفورد للتحليل الادراكي

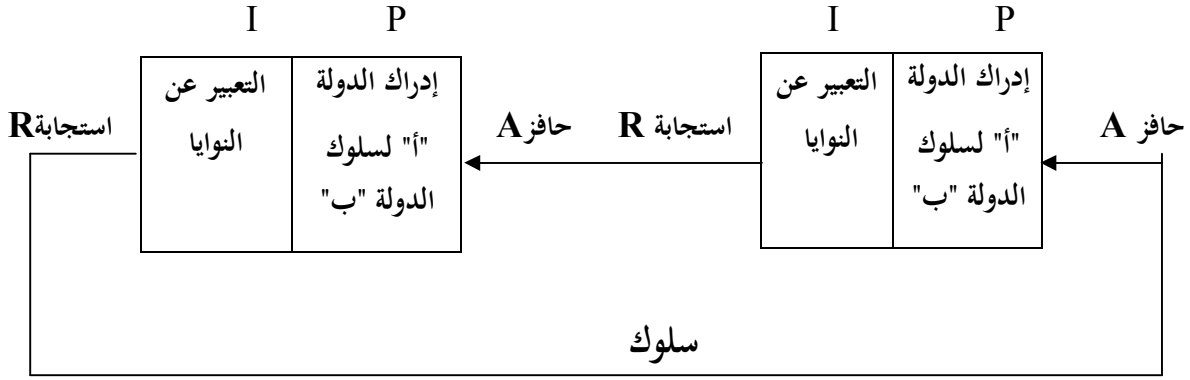

A: فعل Action: R: رد الفعل Reaction

P: إدراك I Perception: النوايا Intentions

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1997)، ص 414 -بتصرف-

نتائج الدراسة:

1- إثبات وجود علاقة قوية ومباشرة بين إدراك الدولة للموقف وتعبيرها عن نواياها (العلاقة P-I)؛

2- إثبات وجود علاقة قوية ومباشرة بين إدراك الدولة للموقف وردها بسلوك تجاهه (العلاقة P-R)؛

3-عدم إثبات وجود علاقة مباشرة ما بين السلوك والسلوك (الحافز والاستجابة)؛ أي نموذج الفعل-رد الفعل، دون الوسيط الإدراكي (العلاقة A-R).

الاستنتاج:

لقد أثبتت الدراسة أن هناك علاقة جد وثيقة بين طبيعة الإدراك والتعبير عن النوايا، وبين طبيعة الإدراك والاستجابة بسلوك. بينما لا يمكن -غالبا- التنبؤ بالسلوك انطلاقا من الحافز وحده؛ أي بتحييد الوسيط الإدراكي.

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 414.

3/ التحليل على مستوى البيروقراطية الحكومية (صنع واتخاذ القرار):

تتأثر السياسة الخارجية بمختلف عوامل البيئة الموضوعية والنفسية لصانع القرار؛ فمختلف أنواع القيود والفرص التي تفرضها البيئتين على صانع القرار هي التي تؤثر على صياغة أهداف السياسة الخارجية، وعلى بلورة نظرة صانع القرار الإجمالية للعالم الخارجي. لكن حتى تتحقق أهداف السياسة الخارجية عمليا، فإنها لا بد و أن تصنع في إطار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره عليها؛ فطريقة صنع القرار، نوعية المشاركين فيها وطبيعة متخذي القرار النهائي، ستترك أثرها حتما على نوعية الخيارات المتبناة. إن هذا هو ما يبرر اقتراح مستوى تحليلي آخر يساعدنا في تفسير السياسة الخارجية للفاعل، هو الذي يتعلق بكيفية صنع واتخاذ القرار أو ما يعرف بمستوى البيروقراطية الحكومية Government Bureaucracy level أو المستوى الفرعي للدولي Sub-state level. ولرصد التأثير المحتمل لمتغيرات هذا المستوى التحليلي على السياسة الخارجية، سوف نتعرض لدراستي **غراهام أليسون** عن "نماذج صنع القرار" و**شارلز هيرمان** عن "وحدة اتخاذ القرار".

3-1 صنع القرار في السياسة الخارجية (المفهوم والنموذج):

أ- مفهوم صنع القرار:

يتطلب فهم كيفية صنع القرار في السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع فيه تلك السياسة والعمليات التي تصنع من خلالها. ويقصد بـ **هيكل** صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة؛ أي الوزن النسبي لكل منهما في صياغة السياسة الخارجية. أما **عملية** صنع السياسة الخارجية، فهي تشمل نمط التفاعلات بين هذه الأجهزة والمؤسسات في تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيقها[1].

ب- نماذج غراهام أليسون لصنع القرار:

في كتابه "**جوهر القرار: شرح أزمة الصواريخ الكوبية**"، قدم غراهام أليسون ثلاثة طرق مختلفة أو عدسات يمكن للمحللين من خلالها فهم الطريقة التي يصنع بها قرار السياسة الخارجية، ولقد جادل أليسون بأنه غالبا ما سيطرت النظرة العقلانية في دراسة العلاقات الدولية التي تنظر للدولة كفاعل موحد Unitary Actor وتتجاهل دور مختلف الوحدات الحكومية كفاعلين في العملية السياسية الداخلية. لذا، وإضافة إلى نموذج الفاعل العقلاني، أضاف أليسون نموذجين آخرين يأخذان في الاعتبار دور مختلف الفواعل ضمن السياسة الداخلية هما نموذجي "العملية التنظيمية" و"العملية الحكومية"[2]، واللذان حاول من خلالهما جلب

[1]- المرجع السابق، ص 453.

[2] - look at: "**Essence of Decision**", in: https://en.wikipedia.org/wiki/Essence_of_Decision

اهتمام محللي السياسة الخارجية إلى تأثير بنية السياسة الداخلية على صنع قرار السياسة الخارجية بطريقة لا يدركها التصور العقلاني المبسط. ولتوضيح هذه النماذج طرح أليسون الأسئلة الثلاث التالية:

س1- لماذا قرر الاتحاد السوفييتي نصب صواريخ نووية في كوبا؟

س2- لماذا ردت الولايات المتحدة عن طريق الحصار؟

س3- لماذا قرر الاتحاد السوفييتي سحب الصواريخ؟

ب-1 نموذج الفاعل العقلاني* Ratinal Actor Model:

يعامل هذا النموذج الدول كعلب سوداء Black Box موحدة، عقلانية وتصنع قرارات السياسة الخارجية من خلال الحكومة التي ينظر إليها كما يلي[1]:

- الحكومة هي الفاعل الرئيسي، هي وحدة التحليل، أي وحدة اتخاذ القرار؛
- الحكومة فاعل موحد؛ أي كيان متجانس يؤمن كل أفراده بالأهداف ذاتها، كما أنهم يقيمون البدائل بالأسلوب ذاته؛
- الحكومة كيان عقلاني، تقوم بحساب عقلاني دقيق للتكاليف والمكاسب -نموذج رجل الاقتصاد-؛
- قرار السياسة الخارجية قرار رشيد -عقلاني- لأنه يتأسس على الخطوات التالية:
  - السعي لتحقيق أهداف المصلحة الوطنية؛
  - جمع المعلومات المتعلقة بمشكلة معينة؛
  - حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة؛
  - تقييم كل بديل حسب معادلة التكاليف/المكاسب؛
  - اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنفعة.

كيف يجيب هذا النموذج على أسئلة أليسون الثلاث؟[2]

ج1- ليثبت الرئيس السوفييتي خروتشوف للولايات المتحدة بأن دولته لديها القدرات الكاملة للوصول إليها، بعد أن شكك الرئيس الأمريكي جون كينيدي في هذه الإمكانية.

ج2- بعد تقييم صانع القرار الأمريكي لجميع البدائل، من بديل عدم الرد بأي سلوك إلى بديل غزو كوبا، تم الوقوع على بديل "الحصار البحري لكوبا" كقرار عقلاني؛ لأنه لا يؤدي إلى حرب شاملة، كما أنه في نفس الوقت يجبر الاتحاد السوفييتي على الانسحاب من كوبا.

* راجع ما تناولناه سابقا حول الفاعل العقلاني في المستوى الفردي للتحليل.

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق،ص 480.

[2] - "Essence of Decision", Ibid.

ج3- لأن قدرة التدمير الثنائي المتبادل قد تؤدي إلى حرب نووية شاملة؛ فإنه لم يكن للاتحاد السوفييتي خيار عقلاني آخر من غير الانسحاب.

وكما تلاحظ، فإن القرارات الثلاث تعكس حسابات عقلانية دقيقة للتكاليف والمكاسب.

ب-2 نموذج العملية التنظيمية* Organizational Process Model:

قرار السياسة الخارجية وفقا لهذا النموذج هو مجرد نتيجة Output لطبيعة العملية التنظيمية بين مختلف الوحدات؛ أي أن سلوكية الدولة هي محصلة للإجراءات المحددة مسبقا، والتي تقوم بها مختلف الوحدات سلفا. إن نظام صناعة القرار في هذا النموذج ليس موحدا؛ فهو ينظر إلى الحكومة كمجموعة من الوحدات أو الإدارات، والتي وإن كانت مترابطة مركزيا من الأعلى، إلا أن لكل منها قدر من الاستقلالية والمصالح الخاصة؛ لأن لكل منها خبراء ومختصين ما يجعل لها أولويات مختلفة، وأكثر من ذلك لها طرقها الخاصة في التعامل مع المواقف أو ما يعرف بـ **إجراءات العمل المعتادة** Standard Operating Procedures (SOP).

إن المعلومات التي تصل إلى أعلى مستوى في صناعة القرار للاختيار على أساسها لوضع سياسة معينة تمر بالضرورة عبر عملية التأطير التي تقوم بها كل هذه الوحدات، فسلوكية الدولة حسب هذا النموذج لا تقوم على الاختيار الحر الموحد، بل هي نتاج ما تقوم به وحدات عديدة بوظائفها وأدوارها بطريقة روتينية صارمة حسب قواعد معينة ومنظمة (SOP)، هذه الإجراءات تشكل في الغالب الخيار الوحيد الممكن للحكومة في محاولاتها التعامل مع الموقف[1].

إن الاختيار في هذا النموذج لا يتم وفق قاعدة حساب التكاليف والمكاسب، وإنما من خلال البرامج المحددة سلفا والتي تحدد أسلوب العمل للاختيار إذا نشأ حافز معين. فالوحدات الحكومية المختلفة تتعامل مع المواقف الجديدة بناء على برامج مخزنة محددة سلفا (SOP)، ومن ثمة، فإن عملية الاختيار قوامها التركيز على مجموعة محددة من المتغيرات المتعلقة بالموقف، وتقييم محدود للمعلومات والبدائل بناء على إجراءات العمل المعتادة[2]، وتتوقف عملية التقييم عند التوصل إلى أول بديل مقبول بشكل كاف Satisfying أو ملائم Feasible، حتى وإن لم يعظم المنافع، فصانع القرار غير مستعد لتحمل المخاطر ويتبنى البديل الذي يحقق الهدف العاجل. وعليه، فإن القرار الفاشل أو غير الملائم لا ينبع عن فشل في تقييم موضوعي للمكاسب والتكاليف لمختلف البدائل، وإنما ينتج عن قصور ذاتي في إجراءات عمل الوحدات المختلفة.

* يعرف هذا النموذج أيضا بالأسلوب السيبرنطيقي أو الآلي؛ ويقصد به اتخاذ القرارات بناء على برامج مخزنة تولدت نتيجة اعداد مسبق، مثل العقل الذي يتخذ عشرات القرارات الخاصة بالأوامر التي تصدر لكافة أجزاء الجسم في زمن وجيز.

[1] - ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 190.

[2] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق،ص 483.

على أساس ما سبق، تعتبر سلوكية الدولة في هذا النموذج نتاجا للتفاعل الذي يتم في إطار بنيتها التنظيمية، ويمكن تلخيص المقولات الرئيسية لهذا النموذج فيما يلي:

- البنية التنظيمية هي الفاعل الرئيسي هي وحدة التحليل؛
- في سلوكها تتخذ هذه البنية التنظيمية مجموعة من "الإجراءات المحددة سلفا".
- البدائل المطروحة تحددها خيارات وقدرات البنية التنظيمية.
- عندما تواجه الحكومة قضية خارجية، فإنها لا تنظر إليها نظرة كلية، بل تقسمها وتعاملها بالنظر لوظائف مختلف الوحدات التنظيمية.
- لضيق الوقت ومحدودية الموارد، فإنه بدل تقييم جميع البدائل لتحديد أفضلها، يقع اختيار صانع القرار على البديل الأول الذي يناسب الموقف، والذي يسميه **هربرت سيمون** "البديل المرضي".

كيف يجيب هذا النموذج على أسئلة أليسون الثلاث[1]؟

ج1– قرار نصب الصواريخ هو نتيجة لإجراءات وزارة الدفاع السوفييتية دون أن تراعي جميع الظروف.

ج2– الولايات المتحدة كانت تريد "عملية جراحية" تدرأ بها الخطر السوفييتي دون الدخول في حرب شاملة، هذا الهدف لم يكن بإمكان وحدة القوات الجوية تحقيقه، بينما كان بإمكان وحدة القوات البحرية تحقيقه؛ لأنها كانت تملك خطة مسبقة لتنفيذ حصار بحري.

ج3– لأن موسكو لم تملك خطة لإتباعها في حال إتباع واشنطن لأي رد فعل حاسم.

ب–3 نموذج السياسة الحكومية Governmental Politics:

الفرضية المركزية لهذا النموذج تلخصها مقولة "موقفك يتحدد بناء على مجلسك" "Where you stand depends on where you sit"؛ بمعنى أن المواقف السياسية للأفراد على مستوى القيادة يمكن أن تفهم بشكل أفضل من خلال النظر لمواقعهم والإدارات التي ينتمون إليها، وقرار السياسة الخارجية هو ببساطة نتيجة تحددها خيارات وادراكات هؤلاء الأفراد.

إذا كان النموذج الثاني يتعامل مع القيادة كصانع قرار موحد تصله المعلومات من شبكة الإدارات المختلفة بشكل هرمي، فإن هذا النموذج يحاول تفسير وشرح العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة، حيث أن لكل فرد سلوكية، مصالح، دور خاص به ووزن سياسي في لعبة تتسم بالتنافس بينهم. ففي هذا النموذج المعروف أيضا "بالسياسة البيروقراطية"، لا يوجد فاعل واحد هو الدولة كما في النموذج الأول، ولا شبكة من

[1] -"Essence of Decision", Ibid.

الوحدات كما في النموذج الثاني، وإنما هناك عدة فاعلين في إطار القيادة، لكل منهم أهدافه الوطنية والشخصية وادراكاته لمختلف القضايا، وبالتالي لهم تصورات وأفضليات متمايزة وأحيانا حتى متناقضة[1].

يفترض هذا النموذج أن لكل إدارة أو وحدة وظائف خاصة بها، خبرات ومصالح سياسية لقادتها المسئولين عنها. إن هؤلاء الأفراد الذين يكونون في موقع القيادة أي الرؤساء Chiefs (الرئيس، مدير المخابرت، الوزراء..) يعتمدون على معاونيهم البيروقراطيين العاملين ضمن وحداتهم Staffers للحصول على مختلف المعلومات، غير أن هؤلاء ليسوا بآلات يتبعون الأوامر ويقدمون المعلومات كما يفترض النموذج الثاني، بل هم أفراد بتطلعات شخصية ومصالح خاصة، وبالتالي قد يتحكمون كذلك في نوعية المعلومات التي تصل إلى قياداتهم سواء بالمساعدة أو بإخفاء بعض المعلومات. وعبر هذه العملية يتم اقتراح البدائل بالنسبة لمختلف الوحدات، وليس وفق إجراءات العمل المعتادة.

أخيرا، فإن القرار وفق هذا النموذج هو محصلة عملية مساومة معقدة تعتمد مختلف أشكال التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة في مستويين مختلفين؛ أفقيا، بين القادة ومساعديهم البيروقراطيين، وعموديا، بين القادة ونظرائهم في مختلف الوحدات، والذين يمثلون مصالح مختلفة ضمن القيادة أو الفئة العليا لصناعة القرار. وباختصار، فإن سلوك الدولة الخارجي هو نتاج للعبة التفاوض، وعلاقات التعاون أو التنافس التي تجري في إطار القيادة[2].

كيف يجيب هذا النموذج على أسئلة أليسون الثلاث[3]؟

ج1- لأن الرئيس خروتشوف كان في تلك المرحلة تحت ضغط سياسي داخلي شديد، بسبب التراجع الاقتصادي والتفوق الأمريكي في بعض المسائل حينها، فقرار نشر الصواريخ السوفييتية جاء أساسا لخدمة مصلحة الرئيس في الدفاع عن مركزه السياسي وكرد فعل على انتقادات بعض العسكريين.

ج2- قرار الرئيس كيندي بإتباع الحصار البحري بدل حلول دبلوماسية أخرى، يجد تفسيره في أن المسالة الكوبية أصبحت مسألة نقاش جوهرية قبيل انتخابات الكونغرس سنة 1962، وبالتالي فمثل هذا القرار يضيف نقاط تفوق للرئيس وحزبه الديمقراطي في مواجهة الجمهوريين.

ج3- سحب الصواريخ جاء ليظهر خروتشوف في مظهر المنتصر من هذه الأزمة، حيث أن سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا كان مقابل سحب صواريخ أمريكية كانت منصوبة في تركيا.

[1] - ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 190.

[2] - المرجع السابق

[3] - "Essence of Decision", Ibid.

ختاما، تجد دراسة غراهام أليسون أهميتها في أنها أثارت الانتباه حول إمكانية تأثير الطريقة التي يصنع بها قرار السياسة الخارجية على طبيعة هذا القرار في حد ذاته، بما يؤكد تأثير بنية السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، ويتجاوز الفرضية الواقعية المبسطة عن الفاعل العقلاني الموحد. ويوضح الشكل أدناه نماذج صنع القرار مختصرة والفوارق بينها (أنظر الشكل رقم 5)

شكل رقم 5: نماذج صنع القرار عند غراهام أليسون

النموذج / الخصائص	الفاعل العقلاني	العملية التنظيمية	السياسة الحكومية
القرار معرف بأنه نتيجة لـ:	المصلحة الوطنية	الإجراءات المسبقة التي تقوم بها مختلف الوحدات	عملية التنافس بين مختلف الأفراد والوحدات
الفواعل الرئيسة في صنع القرار	الحكومة تتصرف كما وأنها صانع قرار وحيد، موحد وعقلاني	الوحدات تتصرف على أساس إجراءات العمل المعتادة (SOP)	الأفراد موجهون بالدور والمصلحة الوطنية
عملية صنع القرار تتم وفق:	1- تعريف المصلحة الوطنية. 2-تحديد وتقييم البدائل 3-الاختيار بناء على حساب التكاليف/المكاسب	1- خبرات وخيارات مختلف الوحدات تحدد البدائل. 2-تبني إجراءات العمل المعتادة. 3- الملائمة تحدد الخياررات	1- أفقيا: المصالح يحددها الجهاز البيروقراطي 2- عموديا: المصالح يحددها ترتيب الوحدات في هرمية صنع القرار 3- المساومة تحدد القرار

المصدر: تصور أستاذ المادة

3-2 اتخاذ القرار في السياسة الخارجية (المفهوم والنموذج):

أ- مفهوم اتخاذ القرار:

يتعلق الأمر هنا أيضا بهيكل وعملية اتخاذ القرار. ويقصد بـ **هيكل** اتخاذ القرار ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسئولين عن اتخاذ القرار، وبالذات نظام السلطة داخل الوحدة المسئولة عن اتخاذ القرار.أما **عملية** اتخاذ القرار، فتعني مجموعة الأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار، والتي بمقتضاها يتم تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين الاختلافات أو تفضيل خيار معين[1].

ب- نموذج شارلز هيرمان عن "وحدة اتخاذ القرار":

إذا ما صادف محلل السياسة الخارجية أراء ومواقف متعددة من طرف مسئولي دولة ما (الرئيس، الوزير الأول، وزير الخارجية..)، فإن توظيف نموذج الفاعل العقلاني لا يساعده على استيعاب الاختلافات الممكنة بين صناع قرار الدولة الواحدة حول أهداف السياسة الخارجية ووسائل تحقيقها. كما أن استخدام نموذج الفاعل التأويلي محدود كذلك؛ لأنه لا يساعد على تحديد لمن يجب أن يستمع بالضبط لتحليل بيئته النفسية، عندما يتلقى العديد من الخطابات والتصريحات حول موقف معين. لأجل ذلك اقترح **شارلز هيرمان** أن ما يجب أن يحدده محلل السياسة الخارجية هو "صانع القرار النهائي" أو متخذ القرار، ويشرح ذلك في قوله"

> **"هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على سلوك السياسة الخارجية، هذه التأثيرات تأخذ مجراها من خلال بنية الحكومة التي تعرف، تقرر وتنفذ السياسة الخارجية، ضمن هذه البنية توجد مجموعة من السلطات التي تملك القدرة على تجنيد موارد المجتمع، وتملك القدرة على اتخاذ قرارات لا يمكن بسهولة تقييدها، هذه السلطات تسمى وحدة القرار النهائي Ultimate Decision Unit، إن طبيعة تركيبة هذه الوحدة هو الذي يساعد على تشكيل جوهر السياسة الخارجية"[2]**

إذن، فوحدة القرار النهائي حسب هيرمان تعرف بأنها الفرد أو المجموعة التي تملك القدرة ليس فقط على اتخاذ قرار السياسة الخارجية، ولكن أيضا القدرة على منع الأفراد أو المجموعات الأخرى ضمن الحكومة من التعبير صراحة عن تقييد، رفض أو مجابهة القرار؛ أي أنها الوحدة التي تستطيع في النهاية استعمال موارد الدولة لتنفيذ قراراتها. إن الإطار التحليلي لوحدة القرار النهائي الذي يقترحه هيرمان يتجاوز النظرة السطحية المبسطة لمن يجلس في مقعد صانع القرار أو محيطه، كما أنه لا يعتد كثيرا بطبيعة نوع الحكومة ليحدد من يقرر في النهاية. وبدلا من ذلك، فهو يركز على محاولة فهم الديناميكيات أو العمليات التي من خلالها يتخذ القرار،

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق،ص 483.

[2] - Laura Neack, The New Foreign Policy, Op. Cit., p.66.

بالنظر لوجود عدة احتمالات ممكنة لوحدة اتخاذ القرار النهائي حسب بنية المؤسسات في حكومة معينة. وحسب هيرمان، فإن هناك ثلاث وحدات رئيسية لاتخاذ القرار تختلف عن بعضها البعض بالنظر لمعايير توزيع السلطة، دور الأعضاء وأسلوب الاتصال داخل الوحدة، وهي: وحدة القائد المهيمن، مجموعة الوحدة المصغرة، وحدة المجموعات المستقلة[1].

ب-1:وحدة القائد المسيطر Predominant Leader:

هي الوحدة التي يسيطر عليها قائد متسلط قادر على فرض وجهة نظره على أفراد مجموعته مع عزل الآراء المعارضة، وتعرف هذه الوحدة بمجموعة القائد المسيطر Leader Staff Group، بحيث تتميز بأن أعضائها يشاركون القائد معظم أرائه ويؤكدون في أغلب الحالات تفضيلاته، ومن ثم فإن عملية اتخاذ القرار تتسم بالطابع التوافقي.

وبالنظر لتوجه القائد من البيئة الخارجية، يميز هيرمان بين نوعين من القادة؛ فهناك القائد "الحساس"، الذي يكون منفتحا أكثر نحو بيئته الخارجية، من حيث ما تقدمه له من معلومات، ومن حيث الاستعداد لردود الفعل الممكنة تجاهها. أما القائد "غير الحساس" فهو أقل انفتاحا تجاه بيئته، فهو يملك رؤيته الخاصة والتي يستعملها كعدسة يقيم من خلالها ويفسر المعلومات بما يتلاءم وعقائده، لذا فهو لا يثق كثيرا في نصائح وأراء أفراد مجموعته[2].

ب-2:وحدة المجموعة الصغيرة Single Small Group:

هي وحدة اتخاذ قرار تضم عددا من الأفراد ينتمي كل منهم لكيان معين (وزارة الخارجية، الدفاع، المخابرات..)، والذين يختارون جماعيا القرار المناسب في مواجهة مواقف السياسة الخارجية. قد تتشكل هذه الوحدة من فردين أو مجلس من المئات وهذا حسب طبيعة القرار المستهدف؛ بحيث يشارك فيها جميع ممثلي الأجهزة والمؤسسات التي يعنيها القرار.

إن أهم ما يميز هذه المجموعة، هو أن الأعضاء بإمكانهم تشكيل وتغيير مواقفهم من المسألة محل المناقشة من دون استشارة دوائرهم التي ينتمون إليها؛ أي أنهم ليسوا مقيدين بقرارات صنعت في مكان آخر، وليسوا مجبرين على الدفاع عنها. إن هذا هو ما يجعل مثل هذه المجموعات تبحث دائما عن التوافق، وتفضل الولاء للمجموعة وتدبر الخلافات الممكنة، وتعزل الآراء المخالفة، وهذا ما أسماه إيرفين يانيس Irving Janis بـ **التفكير الجمعي** Groupthink.[3]

[1] Op. Cit., p.67.

[2] - Idem.

[3] - Ibid, pp 67-68.

ما هو التفكير الجمعي وما أعراضه؟

إنتقد يانيس عملية اتخاذ القرار بواسطة الجماعات الصغيرة في المراكز السياسية العليا بسبب ميلها نحو التفكير الجمعي، ويتمحور هذا التفكير حول توقف الأفراد عن التفكير الذاتي ومزج أرائهم مع وجهة نظر الجماعة السائدة، ونتيجة لذلك قد يفشل هؤلاء في التعبير عن شكوكهم وعن عدم موافقتهم على قرارات تكون قيد المناقشة من قبل الجماعة، وهذه النزعة نحو التطابق والتوافق في الرأي قد تحول دون التفكير النقدي إلى درجة ارتكاب أخطاء جوهرية وحتى مهلكة. ومن بين أعراض التفكير الجمعي Groupthink Syndrome التي لاحظها يانيس ما يلي[1]:

- الوهم بمناعة الجماعة، بما يخلق إحساسا متزايدا بالتفاؤل الذي يؤدي إلى الميل نحو المخاطرة.
- التقليل من أهمية التحذيرات التي قد تدفع الجماعة إلى إعادة النظر في افتراضاتها.
- الضغط على أي عضو يخالف الانطباعات الثابتة أو افتراضات الجماعة للعدول عن تحفظاته.
- الاعتقاد الجازم بصحة أخلاقيات الجماعة، بما يؤدي بأعضائها إلى التغاضي عن النتائج غير الأخلاقية لسياساتهم.
- التوهم بوجود اتفاق جماعي بين أعضاء الجماعة، حتى يتصور الصمت على أنه موافقة.

ويؤكد يانيس على أن هذا التفكير ليس مقتصرا فقط على النظم التسلطية، بل يظهر كذلك في النظم الديمقراطية، ويتضح عيب التفكير الجمعي أكثر عندما يصبح أعضاء الجماعة الصغيرة متوادين ومستمتعين بوح التضامن؛ لأن كل واحد منهم يطمئن الآخر بأن هذا السلوك صحيح ومرغوب فيه.

ب-2:وحدة المجموعات المستقلة:

هذه الوحدة تشكل ائتلاف عدة فواعل مستقلة؛ فالفواعل الرئيسة المشكلة لهذه الوحدة هم أفراد يمثلون دوائر وأجهزة مختلفة تتنافس كلها أو بعض منها -على الأقل- على اتخاذ القرار النهائي وفرض إذعان الآخرين، وأكثر من ذلك لا توجد هناك بنية سلطوية عليا يخضع لها كل هؤلاء الفواعل. ولفهم كيفية اتخاذ القرار في مثل هذه الوحدات، فإن المحللين عليهم تحديد قواعد التفاعل في المجموعة،هل يستطيع أعضاء المجموعة اتخاذ قرار موحد؟ إذا كان نعم كيف يتم ذلك؟ وإذا كان لا،كيف تتم تسوية الخلافات؟

إن تعقيد التفاعل ضمن هذه الوحدة القرارية يكمن في أن أعضائها لا يمثلون أنفسهم، بل يمثلون مصالح الدوائر والأجهزة التي ينتمون إليها. ولفهم طبيعة هذه الوحدة، لا بد من الإدراك المسبق بأن أعضائها محفزون بحماية مصالح الجهة التي يمثلونها (وزارة الخارجية، الدفاع، المخابرات..)، لذا فإن فهم ما الذي يجري داخل هذه الوحدة يمر بالضرورة عبر فهم نموذج السياسة البيروقراطية الذي اقترحه غراهام أليسون سابقا.

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق،ص 474.

4/ التحليل على المستوى الوطني:

إن الدراسات التي تنطلق من الدولة كمستوى للتحليل تتضمن فحص مختلف الخصائص الوطنية الداخلية للدولة لتحديد أي منها يؤثر على شكل سياستها الخارجية. إن المدافعين عن هذا المستوى التحليلي يتبنون الرؤية التي تفترض للعلاقة "دولة-مجتمع" أنها ذات التأثير الحاسم على سلوك الدولة الخارجي، وبذلك فإن هذا التحليل يأخذ منحى تصاعدي من الأسفل نحو الأعلى من البيئة الداخلية للدولة نحو بيئتها الخارجية "Down-top Approach" ؛ وفق قاعدة "**الذي يحصل داخل الدول هو الذي يحدد في النهاية ما الذي يحصل ما بين الدول**". وأي تفسير للسياسة الخارجية يعزى من هذا المنظور إلى قوى داخل المجتمع دون إعطاء أهمية للسياق الخارجي سواء كمقيد او مسهل للسلوك الخارجي للدولة.

إن قائمة المتغيرات التفسيرية التي يمكن فحصها عبر المستوى الوطني تتضمن عوامل غير محدودة، يمكن أن تنتج أثرها في السلوك الخارجي للدول، ويمكن تصنيفها ضمن المداخل الثلاث التالية:

أ- عناصر القدرات القومية، المتعلقة أساسا بطبيعة وحجم الموارد الجغرافية، السكانية، الاقتصادية والعسكرية، وكذا مستوى النمو الاقتصادي.

ب- العوامل الحكومية، وتشمل طبيعة النظام السياسي، توزيع القوى بين المؤسسات الحكومية، طبيعة العلاقة بين السلطات، حجم ومدى مأسسة البيروقراطية، دور جماعات الضغط، الإعلام والرأي العام.

ج- العوامل المجتمعية، وتتضمن الأيديولوجية والتقاليد التاريخية، الشخصية الوطنية، النسق العقدي الوطني، الهوية الوطنية، التكوين الاجتماعي.

ما الذي يبرر جدارة التفسير على المستوى الوطني؟

يجد متبنوا التفسير على هذا المستوى حججا جديرة بالتصديق لإقناعنا بجدوى التفسيرات الوطنية لعل أهمها الحجتين الآتيتين:

أ- يواجه صناع القرار قيودا داخلية على صنع السياسة الخارجية، فالقرار لا بد أن لا يستجيب فقط بشكل ملائم للموقف، بل لا بد أن يكون مقبولا أيضا في الداخل، لذا فإن تقييم صناع القرار للبدائل يجب أن يأخذ في الاعتبار الكيفية التي سيستقبل بها القرار في الداخل. إن ذلك يتوقف من جهة، -داخل النظام السياسي- على قدرة السلطة التنفيذية إقناع البرلمان. ومن جهة أخرى، -خارج النظام السياسي- على قدرة هذه السلطة فهم توجهات ومطالب الشعب وممثليه. إذن، فالطريقة التي يقيم بها صانع القرار بيئته الداخلية، والكيفية التي يدرك بها القيود والفرص التي تمنحها تؤثر حتما على طبيعة قرارات السياسة الخارجية التي يتخذها.

ب- صناع القرار هم ممثلوا المجتمع الذي ينتمون إليه، ولكنهم أيضا نتاج له بفضل عملية التنشئة الاجتماعية، فهم يشتركون مع بقية المواطنين في القيم والأهداف السائدة في المجتمع، ويمكن المجادلة أن وجود أي فرد منهم

في موقع السلطة لن يغير كثيرا من طبيعة القرارات المتخذة؛ لأن المجتمع هو الذي يحدد معايير السلوك المقبولة وتلك غير المقبولة، ورغم اختلاف صناع القرار، إلا أن جوهر السياسة الخارجية سيبقى ثابتا بالنظر للقيود والفرص التي تفرضها الخصائص المجتمعية المختلفة.

4-1 تأثير العوامل الحكومية على السياسة الخارجية:

إن التحليل على هذا المستوى والبحث في المتغيرات التحليلية التي يقترحها (الرأي العام، جماعات الضغط، البيروقراطية...)، يجد جذوره في جوهر التصور الليبرالي للدولة، والذي يحمل مجموعة من الفرضيات والمقولات التي تجعلنا نتحدث عن مقترب ليبرالي لتحليل السياسة الخارجية.

المقترب الليبرالي لتحليل السياسة الخارجية:

يجد المقترب الليبرالي حجته التفسيرية لخيارات الدول في فحص العلاقة "دولة-مجتمع"، مفترضا أن العامل الحاسم في تحديد سلوكيات الدول يقبع في بيئتها الداخلية، وهو بذلك ينظر إلى السياسة الخارجية بكونها أولوية داخلية تفرضها خيارات، أفضليات وأولويات البيئة الداخلية وطبيعة التفاعلات الحاصلة فيها.

إن الليبراليين لا ينظرون إلى الدول كفواعل موحدة، بل يدركونها على أنها مؤسسات سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية على حساب الأخرى، وهذا سواء في الأنظمة الاستبدادية أو الديمقراطية، وخيارات هذه الفواعل هي التي تشكل في النهاية خيارات الدولة التي تسعى لتحقيقها من خلال السياسة الخارجية، فالدولة هي مجرد أداة يتمكن من خلالها الأفراد من الولوج إلى الحقل السياسي وترجمة أفضلياتهم ومصالحهم في سياسة الدولة الخارجية[1].

ويستتبع المسلمة السابقة، أن الدولة تضم عدة فواعل وليس فاعل موحد، وأهم فواعل السياسة الخارجية لدولة ما هم الأفراد العقلانيون وجماعات المصالح الخاصة. هذه الفواعل المجتمعية هي التي تحدد خيارات وأفضليات الدولة في سياساتها المحلية وحتى الخارجية، وهي تدعم خياراتها من خلال أساليب العمل الجماعي، المقايضة، المساومة..لحماية مصالح متمايزة في ضل قيود تفرضها ندرة الموارد، تضارب القيم وتفاوت القدرة على التأثير. فالليبرالية تستبدل مفهوم الفاعل الموحد بمفهوم **الشبكة السياسية**، والذي يعني فحص العلاقات داخل حكومية، التي تظهر في مسار العملية السياسية كنتاج لتفاعل الفواعل الممارسين في شكل إتصال، تنسيق، تعاون، تنافس. ومن وجهة نظر ليبرالية، فإن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية تتضمن خمسة ممارسين رئيسيين[2]:

- فواعل النسق السياسي الاداري: 1- السياسيون 2- البيروقراطيون

[1] - رابح زغوني، المرجع السابق، ص 30.

[2]- Derk Bienen and Others, « Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy: An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory», ***Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung***, Tübingen, Germany, Working Paper, № 33a,p. 11.

- الفواعل المجتمعية الخاصة: 3- الشركات 4- جماعات الضغط السياسي 5- جماعات الضغط الاقتصادي

إذن، تفترض الليبرالية أن فحص وتحليل العلاقة بين الفواعل المجتمعية يشكل المدخل الملائم لمحاولة فهم المصالح الداخلية التي ترتسم على أساسها السياسة الخارجية للدولة. ولمحاولة فهم لماذا تصرفت دولة ما بطريقة معينة، تفتح الليبرالية "الصندوق الأسود" وتفحص ترتيب الفواعل المجتمعية ضمنه، وزنها فيه، علاقاتها ببعضها البعض وخيارات ومصالح كل منها، مع الافتراض المسبق بأنها تتصرف وفق قاعدة الفاعل العقلاني الذي تقتضيه حسابات "الرجل الاقتصادي"، وكذلك بوجود صراع، تنافس ومساومة بن هذه الفواعل (نموذج السياسة الحكومية لصنع القرار). وتصل الليبرالية أخيرا إلى تفسير السياسات الخارجية للدول على أنها تعكس سعيا متواصلا للكسب المادي "سياسة تعظيم المنفعة".

أ- دور جماعات الضغط في السياسة الخارجية:

يضم المجتمع المحلي ضمن الدولة نسيجا متشابكا من المجموعات التي تجمع كل منها مصالح مشتركة تدفعهم للانتظام من أجل الدفاع عن قرارات تحقق مصالحهم الخاصة. ورغم أنها لا تحاول الوصول إلى السلطة السياسية، إلا أنها تحاول التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية، في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات رسمية. وغالبا ما يجري التمييز في دراسات السياسة الخارجية بين ثلاثة أشكال من جماعات المصالح[1]:

- **جماعات المصالح غير المنظمة:** وهم أفراد يشتركون في مصلحة واحدة بحكم الانتماء العرقي، الديني أو اللغوي دون أن ينعكس ذلك الانتماء في شكل تنظيمي. وهكذا جماعات لا تؤثر على السياسة الخارجية إلا عرضيا؛ من خلال محاولة الدول تفادي الانقسام الداخلي بسبب مواقف سياستها الخارجية.

- **جماعات المصالح المؤسسية:** وهي الجماعة التي ينتمي أفرادها بحكم المهنة إلى تنظيم رسمي في المجتمع بما فيها الحكومة، فالجماعة ليست هنا منظمة رسمية، ولكن فقط بحكم الانتماء يشترك أفرادها في بعض المصالح مثل العسكريين ومصالحهم الخاصة في زيادة الإنفاق العسكري.

- **جماعات المصالح المنظمة (جماعات الضغط):** وهي جماعات منظمة من اجل التعبير عن مصالح أعضائها، وتتميز بوجود كيان تنظيمي ونظم للاتصال الداخلي والخارجي، وهي تسعى للتأثير على القرار النهائي المتعلق بالقضايا التي تهمها في السياسة الخارجية؛ فجماعات المصالح ذات الطابع الاقتصادي (شركات، رجال أعمال...) غالبا ما تهتم بالقضايا الخارجية المتعلقة بالتجارة والاستثمار الخارجي.

وتؤثر جماعات المصالح على السياسة الخارجية من خلال ثلاثة قنوات رئيسية:

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق،ص ص 195-196.

- المشاركة المباشرة –في بعض الأنظمة– في عملية صنع قرار السياسة الخارجية المتعلق باهتمامها.
- توجيه مصادر القوة الاقتصادية والاعلامية للتاثير غير المباشر في السياسة الخارجية.
- التوسط لدى صانعي القرار للتعبير عن مصالح جماعات معينة.

ب– دور الرأي العام في السياسة الخارجية:

من بين القيود التي تحد من قدرة صانع القرار على حرية التصرف في السياسة الخارجية يظهر متغير الرأي العام، الذي يعبر عن توجهات الجماهير تجاه مسألة معينة في وقت معين. وطبيعة تأثير الرأي العام على سلوك الدولة الخارجي يحكمه في الغالب عاملين[1]:

أما العامل الأول، فيتعلق بطبيعة المؤسسات السياسية في المجتمع؛ ففي الأنظمة غير الديمقراطية، لا تتوافر إلا قنوات محدودة للمواطنين للتعبير عن مواقفهم من الشؤون الخارجية، حيث تفرض عليهم قيود عدة لأجل الانتظام في جماعات ضغط، كما أن الإعلام ليسا حرا، وهذان العاملين هما أكثر الوسائط قدرة على صناعة الرأي العام. وغالبا ما لا تأخذ توجهات الرأي العام مجراها للتطبيق، حيث أن صناع القرار في هذه الأنظمة لا يستجيبون لها إلا إذا كان في ذلك تهديد مباشر لبقائهم في الحكم، أو إذا ما واجههم تهديد من المعارضة أو الإعلام المستقل في الأنظمة شبه الديمقراطية. والمفارقة، أن الرأي العام غالبا ما يكون محل تشكيل من الجهات الرسمية، التي غالبا ما تصور قرارات السياسة الخارجية على أنها تعكس توجهات الأمة وتسعى للحفاظ على الأمن والسيادة الوطنية. أما في الأنظمة الديمقراطية، فيتاح للرأي العام قنوات أكبر للتعبير في الشؤون الخارجية، غير أن درجة تعبيره عن هذا الرأي وكذا مدى تأثيره على صناعة القرار الخارجي، يتوقف على عوامل مؤسساتية، فنجد أن بنية النظام السياسي أكثر انفتاحا تجاه العوامل المجتمعية في بعض الأنظمة مقارنة بغيرها، بحيث تمنح حرية ولوج وإمكانية اتصال أكبر بجماعات الضغط وفواعل أخرى، وبالتالي فرصة أكبر للتأثير في السياسة الخارجية للدولة.

أما العامل الثاني، فيتعلق بمدى اهتمام الأفراد بالشؤون الخارجية. وبهذا الصدد، فإن الواقع يؤكد في الغالب قلة اهتمام المواطنين بالشؤون الخارجية، وقد يفسر ذلك بأن تأثير السياسة الخارجية على الأفراد ليس عاجلا وملموسا مثل السياسات العامة الداخلية، وخاصة في الدول الأقل نموا.

عموما، فإن الرأي القائل بأن الرأي العام في الدول الديمقراطية يؤثر تأثيرا كبيرا على السياسة الخارجية يجد تأييدا ضعيفا في الواقع، فالشواهد تدلنا على ضعف احتمال تدخل الرأي العام المفتقر للمعلومات والمشحون عاطفيا في الحساب العقلاني للمصلحة الوطنية، وذلك بإجبار صناع القرار على إتباع سياسات قد

[1] - Laura Neack, The New Foreign Policy, Op. Cit., pp. 115-116.

تكون غير عقلانية ومثال ذلك فشل المظاهرات العارمة التي اجتاحت أغلب الدول الأوربية في 2003 في إقناع صناع القرار في دولهم بعدم شرعية مساندة الولايات المتحدة في عدوانها على العراق .لذلك، وفي أفضل الحالات، قد يتوقف تأثير الرأي العام على وضع حدود عامة لا يستطيع صانع القرار أن يتخطاها.

ج– دور البيروقراطية في السياسة الخارجية:

تشمل السلطة التنفيذية بجانب رؤساء الدوائر التنفيذية ومستشاريهم عددا من الإداريين أو البيروقراطيين، وهم الأفراد الذين يشغلون وظائف إدارية في تلك الدوائر. وقد تزايد الاهتمام بالدور الذي يضطلعون به، إلى درجة أن هناك من يعتبرهم المخططين الفعليين للساسة الخارجية. فنظرا لمحدودية فترة الرئيس ومستشاريه، فإن عليه الاعتماد على البيروقراطية للتزود بالنصائح ولتطوير السياسة الخارجية وتنفيذها، وهذا ما يزيد من احتمال مشاركة هؤلاء في عملية صنع القرار.

إن البيروقراطية في عالم اليوم مزودة بالمهارات الضرورية للتعامل مع الحكومات الأجنبية، لذا تبدو الضرورة للرجوع إليها في رسم بعض السياسات الخارجية، فضلا عن دورها الكبير في جمع المعلومات التي ترفع للمستويات العليا ليتخذ القرار بناء عليها. كما أنها غالبا ما تكون مسئولة عن تنفيذ هذا القرار، وجميع هذه الوظائف من شانها أن تزيد من دور وفعالية البيروقراطية في تحديد السياسة الخارجية[1].

4–2 تأثير العوامل المجتمعية على السياسة الخارجية:

يعتنق معظم أفراد المجتمع لدولة ما مجموعة من الأفكار الأساسية التي تضبط رؤيتهم للعالم السياسي، وهي ليست مجرد أفكار عابرة، ولكنها توجهات فكرية تتسم بالثبات النسبي، قد تجد مصدرها في الأيديولوجية، الدين، التقاليد التاريخية أو التنشئة الاجتماعية. ويظهر دور مثل هذه العوامل القيمية أو المعيارية في تأثيرها على رؤية المجتمع والنخبة الحاكمة للعالم الخارجي ولوضعها ومهمتها وأهدافها فيه، كما أن لها القدرة على وضع ضوابط تحد من قدرة صانع القرار على اختيار بديل معين.

أ– النسق العقيدي الوطني:

النسق العقيدي الوطني هو مجموعة العقائد الأساسية التي تتضمن تصورات أفراد المجتمع لما هو كائن، ولما ينبغي أن يكون في البيئة من حولهم. وقد يستمد هذا النسق من التقاليد التاريخية للمجتمع وخبرته في التعامل مع العالم الخارجي، ومن تراثه الثقافي والديني، وحتى من الايدولوجيا التي يتبناها، فمثل هذه العوامل تشكل مجموعة من التصورات المترابطة بين أفراد المجتمع تجاه بيئته الخارجية. ويظهر تأثير النسق العقيدي لدولة ما على سياستها الخارجية بطرق مختلفة:

[1] - - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق،ص ص 463- 464.

– يعمل النسق العقيدي الوطني بمثابة شاشة إدراكية يتم من خلالها تجاهل بعض الأحداث الدولية أو إعادة تفسيرها وتقييمها بما يتوافق والنسق العقيدي. وعلى سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة تفسر أي سلوك سوفييتي على أنه تهديد للعالم الحر.

– يضع النسق العقيدي الوطني قيودا على سياسة الدولة الخارجية. وحتى في الدول التسلطية قد يجد القادة صعوبة في التصرف بطريقة مخالفة للعقائد السائدة لدى شعوبهم. وعلى سبيل المثال، لن يكون سهلا على الدول العربية التطبيع مع إسرائيل قياسا للنسق العقيدي العربي تجاهها.

– يساعد النسق العقيدي على استقرار السياسة الخارجية، فالتقاليد التاريخية العريقة تزيد من قدرة الدولة على صياغة سياسة خارجية تتسم بالاستقرار والثبات عكس الدول التي تفتقر إليها.

– تستخدم الأنساق العقدية أحيانا استخداما تبريريا لتبرير بعض خيارات السياسة الخارجية، فالولايات المتحدة غالبا ما تبرر سلوكاتها على أساس أنها حماية للعالم الحر والدفاع عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

ب– الهوية الوطنية أو "الصورة عن الذات":

يمكن تلخيص مفهوم الهوية الوطنية أو الصورة التي تحملها الدولة عن ذاتها "National Self-image" بأنها تلك التوقعات القيمية المشتركة التي توفر خيطا هاديا في التعامل مع القضايا الخارجية، فتضع حدودا لما يدرك كسلوك ملائم أو غير ملائم؛ أي ما يتوقع أو يفترض أفراد الأمة عن سلوك سياسة خارجية ما أنه مناسب وهويتهم أم لا. فالهوية الوطنية تشمل الرؤى حول ما تمثله الدولة لمجتمعها والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها من خلال سياستها الخارجية. وبذلك، تشكل هذه الهوية مصالح وخيارات هذه الدولة. فأفكار مثل من نحن؟ كيف ننظر إلى أنفسنا؟ كيف ينظر إلينا الآخرون؟ كيف يعاملوننا؟ وما هو الدور المتوقع منا؟ والذي نتوقعه لأنفسنا؟ تعتبر بمثابة مرجعية لرؤية الدولة لنفسها في السياق الدولي، ومن ثم لسياستها الخارجية[2].

ويضطلع التاريخ الوطني والثقافة الوطنية بالدور الأبرز في تشكيل هذه الهوية الوطنية. ولا يتكون التاريخ الوطني ببساطة من حقائق التاريخ، فالأهم هو المعنى الذي نعطيه لهذا التاريخ من خلال القصص والأساطير التي تخلق قيما مشتركة بين الأفراد تنطبع تلقائيا لدى مختلف الأجيال. وتشير الثقافة الوطنية لمجموع القيم التي تنتقل للأفراد من خلال دراسة التاريخ الوطني، منشأة عقائد ومواقف مشتركة حور دور الدول وحول الدول الأخرى والعلاقات المرغوبة وتلك المفوضة.

ج– الدور الوطني:

[1] - المرجع السابق، ص ص 205-207

[2] - رابح زغوني، المرجع السابق، ص 52.

من أجل تفسير سياسات الدول الخارجية، تهتم "نظرية الدور الوطني" National Role Conception، بفهم الطريقة التي تفكر بها النخبة السياسية الوطنية حول السياسة الخارجية، طبيعة فهمها للنسق الدولي ودور دولها فيه. إن هذا الدور ينبعث أساسا من الخصائص الثقافية الداخلية، ويسعى من خلاله صناع القرار إلى إرضاء الفهم الوطني العام حول دور دولتهم في العالم[1]. لقد قدمت نظرية الدور لأول مرة من قبل كالفي هولستي (K. Holsti) سنة 1970 في مقال شهير بعنوان "مفهوم الدور الوطني في دراسة السياسة الخارجية"، أراد من خلاه تسليط الضوء على المصادر الداخلية للسياسة الخارجية. ولقد عرف الدور الوطني بأنه: " **التعريف الذاتي لصناع القرار للأنواع العامة من القرارات، السلوكات، القواعد والأفعال المناسبة لدولهم، والوظائف الواجب على دولتهم تأديتها...إنها تصوراتهم عن التوجهات أو الوظائف المناسبة لدولهم نحو البيئة الخارجية**"[2]

إن الدور الوطني هو نتاج لعملية تنشئة اجتماعية داخلية بالنسبة للفاعل، تعطي معنى وهدف للسياسة الخارجية؛ لأن هذا الدور هو الذي يحدد التفضيلات، الأهداف والسلوكات المناسبة للدولة، وغالبا ما ينظر للمصالح والسياسات المنبعثة عن الدور على أنها دوما صحيحة، ملائمة وجديرة بالثقة.

5/التحليل على مستوى النسق الدولي:

إن تحليل السياسة الخارجية على المستوى النسقي يبحث في المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للفاعل؛ أي تلك الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، وهو بذلك يعبر –عكس سابقه– عن مستوى تحليلي تنازلي (Top-Down Approach)؛ ينطلق من البيئة الدولية وصولا للوحدات المشكلة لها. فالدول تتصرف بالطريقة التي تتصرف بها في سلوكها الخارجي ليس بسبب ما يحدث بداخلها، وإنما بسبب الموقع الذي تحتله في النسق الدولي؛ أي أن الذي يحدث ما بين الدول هو الذي يفسر سلوك الدول وليس العكس.

يفحص هذا المستوى التحليلي مختلف أشكال التفاعل بين الفاعلين في النظام الدولي؛ فهو يدرس تشكيل وفض الأحلاف، الأزمات والحروب (الموقف الدولي)، المنظمات الدولية والقانون الدولي، طبيعة توزيع القدرات في النسق الدولي...وغيرها من الظواهر التي تقبع في المستوى فوق الوطني. وعليه، فالدراسة النسقية تسعى لرصد تأثير الانتظامات وخصائص السياسة الدولية على السياسة الخارجية للفاعل مع إقصاء الخصائص الوطنية.

[1] - Joshua W. Busby, "Good States: Prestige and Reputational Concerns of Major Powers under Unipolarity", Prepared for delivery at the 2005 Annual Meeting of the American Political Science Association, Marriott Wardman Park, Washington, DC September 1-4, 2005, p.8.
[2] - Ibid, p. 10

5-1 الواقعية البنيوية ومفهوم الموقع النسبي للقوة:

إن المدخل الملائم لفهم سلوك السياسة الخارجية للدول وفق منظور الواقعية الجديدة (البنيوية)، هو طبيعة الحوافز -الفرص والقيود- التي يتلقاها كل فاعل في النسق، فنماذج السلوك الخارجي نسقية في طبيعتها، وفي ذلك يشرح فريد زكريا:

« إن غالبية نظريات السياسية الخارجية تعزو سلوك الدولة إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية »[1]

فالدول تتأثر بالخصائص والقواعد العامة للنسق إلى حد أنها تصبح متشابهة في الدوافع، الأساليب والأدوار، ولا ينبع هذا التشابه من مجرد تقليد الدول لبعضها البعض في أنماط السلوك، ولكنه المنطق النسقي الذي يؤثر على كل الوحدات الكائنة ي النسق بالطريقة ذاتها. فمثال النسق الدولي المتسم بالتوتر الدولي يؤدي إلى تميز السياسات الخارجية للدول بالحذر والشك.

تنطلق الواقعية الجديدة في تحليلها النسقي من مسلمة مركزية أولى، وهي أن النسق الدولي متسم بخاصية الفوضى "Anarchy"، والتي تُعرف بغياب قوة مشتركة أو سلطة مركزية تعزز القواعد وتحفظ النظام في النسق، وهذا ما يدفعها إلى التسليم في المرة الثانية بأن الدول وحدات متشابهة وأن لا وجود لتمايز الوظائف بين دول مختلفة؛ فكل الفواعل تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياستها الخارجية[2]، بل أن الواقعية تحاج بأن الدول التي تتجاوز هذا المنطق النسقي Systemic Logic يترتب عن سلوكها هذا نتائج وخيمة قد تصل في بعض الظروف إلى فقدانها لاستقلالها أو حتى وجودها المادي.

ورغم أن الواقعية تعترف بأن الدول قد تنتهج في سياساتها الخارجية سلوكات مختلفة، سعيا منها لتحقيق أهداف متنوعة، لكنها في هذا الإقرار تتحفظ في مسألتين مترابطتين. فهي من جهة أولى، تعتقد أن البيئة الفوضوية للنسق تدعو جميع الدول إلى الاهتمام أولا وأساسا بضمان بقائها أي أمنها، فمتابعة أي هدف خاص في مجال معين يتوقف بالضرورة على توفر درجة كافية من الأمن. ومن جهة ثانية، فإن هذه الفوضوية تُفضي إلى أن الدولة صاحبة أكبر قدر من القوة مقارنة بدول أخرى هي الأوفر حظا لتحقيق أهدافها المتنوعة. وكما يشرح فريد زكريا ذلك، فإن النظام الدولي يؤثر على الدول بطريقتين هما: "التحول الاجتماعي" و"المنافسة والانتقاء"؛ وبينما يقود التحول الاجتماعي الدول إلى أن تصبح أكثر تشابها أو غير مختلفة وظيفيا، تولد

[1] - فريد زكريا، **من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة : رضا خليفة، القاهرة : شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990، ، ص 24 .

[2] - Steven L. Lamy « Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-liberalism **»,** In: John Baylis & Steve Smith (eds), **The Globalization of World Polities**, Oxford: Oxford University Press, Third Edition, 2003, P. 209

المنافسة والانتقاء نظاما دوليا يتفوق أداء بعض الأمم فيه عن أداء غيرها[1]. لذلك، وعند محاولة تفسير التنوع في حالات التفاعل الدولي ينصرف اهتمام الواقعيين إلى متغير "الموقع النسبي لقوة الدولة في النسق الدولي" والذي يفترضون أنه حصيلة اجتماع متغيرين اثنين هما: نصيب الدولة من القدرات التي تملكها مقارنة بالقوى الأخرى، وكذا قطبية النظام الدولي:

أ- نصيب الدولة من قدراتها الكامنة:

عند الحديث عن الموقع النسبي للقوة، تولي الواقعية الجديدة اهتماما خاصا بحصة الدولة من الموارد الممكنة في النسق، وفي هذه الحالة تتعلق القوة "Power" بالقدرات المركبة السياسية، الاقتصادية والعسكرية منها التي تقود سلوكات الدولة وتسمح لها بالدفاع عن مصالحها، وفي ذات الوقت تحدد لها موقعها أو مكانتها في النسق[2].

وتقدم الواقعية قائمةبمكونات القوة التي بقدر امتلاك الدولة لها، فإنها تُؤهل لحجز مكانة في ترتيب القوى العالمي سواء كقوة كبرى "Great Power" أو قوة متوسطة "Medium Power" أو قوة عظمى "Super Power"[3]. وبهذا الصدد يسمي كينيث والتز سبعة قدرات مختلفة هي: عدد السكان ونوعية مهاراتهم، موقع وحجم الإقليم، وفرة الموارد الطبيعية، القدرات العسكرية، الاستقرار السياسي، الكفاءة (نوعية القيادة). لكن الحقيقة أن لا والتز ولا غيره من الواقعيين الجدد يشرح بوضوح هذه الشروط، فكثيرا ما نجد أحد الكتاب الواقعيين يركز على عامل معين دون غيره من العوامل. ومع ذلك، نكاد نعثر على شبه إجماع بين الواقعيين الجدد على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة، ولقياسها يعتمد الواقعيون على مؤشرات مثل : الناتج الإجمالي المحلي "GNP"، احتياطات الصرف، حجم الصادرات...الخ كمقياس للقوة الاقتصادية. ومؤشرات الإنفاق العسكري، حجم ونوعية القوات العسكرية، امتلاك الأسلحة النووية كمقياس للقوة العسكرية [4]، مع التأكيد على أن حرص الواقعيين يبقى ثابتا على ضرورة الأخذ في الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

ب- قطبية النظام الدولي:

تُعرف القطبية بعدد الأقطاب الفاعلة في النسق؛ أي القوى الكبرى في النظام الدولي التي تحدد طبيعة النظام سواء كان ثنائيا أو أحاديا أو تعدديا، ولا ينظر الواقعيون الجدد لقطبية النظام الدولي كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب النظام فحسب، بل أيضا كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل، وتفسير ذلك أن عدد القوى الكبرى في النسق هو المسئول عن تحديد مدى قدرة أي فاعل على حرية التصرف والمراوغة؛ فزيادة دولة ما لحصتها من القدرات في نسق ثنائي قد يستتبعه أثر قوة أقل مقارنة بما إذا تم ذلك في نسق غير ثنائي[5]؛ ففي نسق ثنائي تبقى دولة بحصة معتبرة من القدرات بعيدة عن اللحاق بالقوتين القائدتين للنظام، ما

[1] - فريد زكريا، المرجع السابق الذكر، ص 39.

[2] - Steven L. Lamy, Op, Cit., P.209

[3] - Chris Brown, **Understanding International Relations**, New York: Palgrave Edition, Second Edition, 2001, P. 89.

[4] - Reiner Baumann (and Others), Op, Cit., p.208.

[5] - Ibid, p. 209.

يجعلها مجبرة على الاعتماد على حماية إحدى هاتين القوتين. أما في نظام تعددي، فإن حدة هذه التبعية تقل تباعا ويمكن لهذه الدولة أن تتحرك باستقلالية أكبر، إذ لن تكون مقيدة بحماية قوى كبرى ، بل يمكنها أن تحسن موقع قوتها في النسق حتى وإن لم ترتفع حصتها من القدرات المتاحة في النظام الدولي.

5-2 دور المؤسسات الدولية:

من المتغيرات النسقية التي تزايد احتمال تأثيرها على السياسة الخارجية للدول نجد دور المؤسسات الدولية، والذي ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وإجراءات دولية تضبط وتنظم تفاعلات الدول. ويشمل هذا المستوى دور المؤسسات الدولية (التنظيم الدولي) وكذا الأطر القانونية لتنظيم العلاقات الدولية (القانون الدولي). ويجد هذا المتغير قابليته في تفسير السياسة الخارجية للفاعل في الأهمية التي أضحت تعيرها الدول للتنظيم والقانون الدوليين لإضفاء شرعية على سلوكاتها، وكأداة لتحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية.

عند تقييم أثر المؤسسية الدولية على السياسات الخارجية للدول، فإن الدراسة تتحول من تأثير المؤسسات الدولية والقانون الدولي على احتمالات الحرب والسلم في النظام الدولي (علاقات دولية)، إلى التساؤل عن مدى قدرة هذه المنظمات على ضبط السلوك الصراعي والتعاوني للدول (سياسة خارجية)؟

لقد أثبتت عدة دراسات محدودية دور المؤسسات الدولية في التأثير على السلوك الصراعي للدول، ومن ثم إضعاف احتمالات الحرب أو على الأقل الحؤول دون تصعيدها؛ أي ضعف قدرة هذه المؤسسات على ثني الدول من اللجوء للحرب كوسيلة للسياسة الخارجية. فدراسة **دافيد سينغر** عن "مشروع محددات الحرب"[1] خلصت إلى وجود علاقة سلبية بين وجود المؤسسات الدولية واحتمالات نشوء الحرب. أما دراسة **أولي هولستي** فتشير إلى أنه ما بين 77 صراعا دوليا ما بين 1919 و1965 تم حل 23% منها فقط عن طريق المساعدة الكلية أو الجزئية للمؤسسات الدولية. أما بيانات دراسة **كوينسي رايت**، فأشارت إلى أنه حتى حالات النجاح الأممية في تطويق بعض النزاعات، جاءت نتيجة تضافر عدة عوامل من بينها العامل المؤسسي[2].

مع ذلك، فان هذا لا ينفي وجود تأثير المؤسسات الدولية على سياسات الدول الخارجية في جوانب أخرى، فهي قد أوجدت منابر عالمية للحوار، واستطاعت أن توجد قواسم مشتركة للاتفاق بين الدول الأعضاء حول القضايا المطروحة. كما تؤثر قواعد القانون الدولي على السلوك الخارجي للدول، من حيث أنها تحدد الإطار العام للسلوك الدولي المقبول، وتخلق قيودا على التصرفات الخارجية للدول من خلال الالتزامات التي تنشئها. وعموما، فهي تقدم للمجتمع الدولي معايير يمكن من خلالها تقويم السلوك الدولي.

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق،ص ص 285-286.

[2] - المرجع السابق.

النقاش النيواقعي– النيوليبرالي حول دور المؤسسات الدولي:

تشترك الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة في التأكيد على فوضوية النسق الدولي، وففي النظر للدول كفواعل عقلانية، غير أنها تؤكد أن الدول في سلوكها الخارجي تعتمد مبدأ **التعاون** بدل مبدأ **الاعتماد على الذات** الواقعي. إن هذا ما أفرز حوارا بين المنظورين (Neo-Neo Debate) حول التأثير المحتمل للمؤسسات الدولية على السياسة الخارجية للفاعل.

أ– الواقعية الجديدة "مقاربة المؤسسات الضعيفة":

تجادل الواقعية بأن المؤسسات الدولية تحد من قدرة الدول على نهج السلوك المستقل في السياسة الخارجية، لذا ميز الشك كتابات الواقعيين حول قدرة هذه المؤسسات على تحقيق المصالح المشتركة للدول. فالواقعية تجادل بأن القوة التي تمارس التأثير الحقيقي موجودة داخل هيكل المؤسسات الدولية وليست المؤسسات نفسها، لذا تسعى جميع الحكومات لكبح أي تأثير ممكن للقانون الدولي والمؤسسات الدولية على سياستها الخارجية، وهي ترفض أن تخضع لأي معايير أو قوانين فوق–قومية، إلا بالنظر لمدى ملائمتها أو تعارضها مع مصلحتها الوطنية.

فالواقعية تحاج بأن الصراع الدولي على القوة يضع عوائق جمة على التعاون عبر المؤسسي، جاعلا من فاعلية وإلزامية قواعد ومعايير الأخيرة محل شك. لذا فإن الدول تدخل أي اتفاقية أو منظمة دولية بعد حساب عقلاني لا يجعلها في وضعية سيئة بالنسبة للآخرين، وهذا ما يطلق عليه بـ **المكاسب النسبية** Relative Gains؛ فالدولة ملزمة بحساب مكاسبها مقارنة بمكاسب غيرها من الدول، فهدف السياسة الخارجية هو منع الآخرين من الكسب أكثر[1].

ب– الليبرالية الجديدة "مقاربة المؤسسات القوية":

تجادل الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) أن المؤسسات الدولية فعالة في النظام الدولي إلى الدرجة التي تدفع بها الدول نحو تغيير قناعات سياستها الخارجية؛ فهي تمنع الدول من محاولات الخروج عن ترتيبات التعاون الدولي وتجعلها تدرك المزايا المتيسرة التي يوفرها. وأكثر من ذلك، فهي تساهم في إحداث قناعات بضرورة الحلول التفاوضية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتوفير قدر من الشفافية يجعل من قواعد التعاون الدولي فعالة

ورغم أن النيوليبرالية تقبل بمسلمات الاعتماد على الذات، إلا أنها ترى فيها عائقا يحول دون التعاون؛ فهي تجادل بأن الدول عليها بالتعاون لتفادي الأسوأ، لهذا يطلق عليها بالعقلانية الوظيفية. فالمؤسسات الدولية توفر سبيلا للدول للتغلب على المشاكل الجماعية وعلى التكاليف الكبيرة للمعاملات الثنائية، وتشجع المبادرات الجماعية، وتعطي الدول الصغيرة فرصة التواجد في محافل الأمم، وتزيد من كمية ونوعية المعلومات مما يحد من المخاطر الناجمة عن سوء الاتصال. وعليه، فالتأثير المحتمل للمؤسسات الدولية على السياسة الخارجية

[1] - Beth Simmons ,Lisa Martin," **International Organisations and Institutions",** Handbook of International Relations (London et al.: Sage, 2002),in: www.uibk.ac.at/c/c4/c432/c43209/inthandbookintro.pdf

للفاعل يجد تفسيره في تفضيل الدول **المكاسب المطلقة** Absolute Gains على حساب المكاسب النسبية، فالدول عندما تقرر التعاون، فإنها تقيم ما ستكسبه بدلا من قياس مكاسبها نسبة للآخرين، فأول اعتبار تضعه الدول هو كيف تحصل على أحسن المكاسب الممكنة[1].

المحور الخامس: التحليل عبر المستوياتي للسياسة الخارجية

في الحقيقة تقدم لنا المقاربات والنماذج النظرية المنتمية إلى المستويات التحليلية المختلفة رؤى متماسكة وجديرة بالثقة في تحليل السياسات الخارجية للدول، خاصة وأنها غالبا ما تكون قادرة على تدعيم تفسيراتها بتأييد إمبريقي وازن في حالات معينة. غير أن مسعى بناء نماذج مفيدة لتحليل السياسة الخارجية يجعل من الضروري تحديد الأهمية النسبية لكل من العوامل أو المحددات التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية للفاعل، لأجل تقرير أفضل إستراتجية بحثية لتحليل السياسة الخارجية، والتي تتراوح بين المفاضلة بين المستويات أو الدمج بينها؟ ولأجل هذا الغرض يبدو من المفيد تقديم الملاحظات التالية:

1- إن تأثير أي من المحددات يعتمد على عنصر الإدراك، فإذا ما تجاهل صانع القرار هذا المحدد أو ذلك بسبب عدم إدراكه أو بسبب وجود مشكلات اتصالية، فإن هذا المحدد لن يؤثر على السياسة الخارجية.

2- إن تأثير محدد ما يختلف باختلاف الفاعلين، وعلى سبيل المثال نجد أن الدول الكبرى أقل تأثرا بالمحددات النسقية مقارنة بالدول الصغرى، والدول الديمقراطية أكثر تأثرا بالمحددات المجتمعية مقارنة بالدول غير الديمقراطية.

3- إذا كان بإمكان محلل السياسة الخارجية تقسيم المحددات بشكل مستقل إلى مستويات تحليلية مختلفة، فإن صناع القرار لا يقسمونها بهذا الشكل، فهم عادة ما يكونون على وعي بمجموعة مختلفة من العوامل التي تؤثر على خياراتهم، وبالتالي يمكن لهذه المحددات التأثير على السياسة الخارجية بشكل متزامن.

4- ليس بالضرورة أن يتسم تأثير كل المحددات في السياسة الخارجية بصفة الحتمية، فدور بعضها قد يتعلق فقط بتحديد مدى الخيارات الممكنة أو المتاحة؛ فافتقار الدولة مثلا لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية يحد بشكل كبير من خيارات سياستها الخارجية وحرمها من إمكانية الاضطلاع بدور القوة الكبرى في النسق الدولي، بيد أن توفر الموارد لا يعني بالضرورة اضطلاع الدولة بدور نشيط في السياسة الخارجية.

لأجل ذلك تبدو الحاجة إلى ضرورة الدمج بين المستويات كما تقترح بعض النماذج

[1] - Ibid.

1- نموذج ريشارد سنايدر لصناعة القرار:

بالتشديد على صناعة القرار كبؤرة تركيز محورية بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية، فإن ذلك سيمكن المحلل من فحص المحددات المختلفة التي تقيد خيارات رجال الدولة من صانعي السياسة الخارجية، تلك هي الفرضية المركزية في نموذج سنايدر، والتي تجعله يستخدم متغيرات عبر-مستوياتية.

ينطلق سنايدر من تفكيك مكونات الدولة بدل المقاربة لها ككتلة موحدة، وقد حدد هذه المكونات في أشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة، لذا فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها[1]، يقول سنايدر:

" لقد انخرطنا في مسعى بحثي يتعاطى مع الدولة بصفتها المستوى الأساسي للتحليل، غير أننا أهملنا هذه الدولة كتجريد ميتافيزيقي. وبالتشديد على صناعة القرار كبؤرة تركيز، فإننا حصلنا على طريقة لتنظيم المحددات التي تقيد الرسميين الناشطين في إطار المجتمع السياسي"

ما هي هذه المحددات؟

يركز النموذج الذي قدمه سنايدر على دراسة مسار التفاعل بين الفعل الصادر عن الدولة ورد الفعل من المحيط الخارجي، في شكل شبكة من الروابط بين المتغيرات التي تدخل ضمن إحدى المجالات الأربعة[2]:

أ- المحيط الخارجي: يتألف من المحيط المادي الجغرافي، ومن الدول والثقافات الأخرى، مستوى التطور التكنولوجي، شبكة الاتصالات العالمية، ودرجة الاندماج الاقتصادي.

ب- المحيط الداخلي، يشمل السياسات المحلية، الموقع الجغرافي، الثقافة الوطنية والتنظيم المجتمعي.

ج البيئة الاجتماعية السلوكية: وتشمل نظام القيم في المجتمع، كيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع، سمات التنظيمات الاجتماعية، صناعة وتكوين الرأي العام.

د- عملية صنع القرار: وتتألف من ثلاثة عناصر، نطاق الصلاحيات (مدى تشابك وتنازع الصلاحيات)، البعد الاتصالي (مدى وفرة المعلومات لصانع القرار والطريقة التي تصله بها)، الحوافز الشخصية لصانع القرار وتلك التي يحددها الدور.

في الحقيقة، لقد دعا سنايدر إلى دراسة أثر الخصائص الشخصية على صناعة القرار؛ لأن القرار الذي ينسب للدولة لا ينفصل عن دوافع الأشخاص الذين يتحدثون باسمها، لذا نجده قد ميز بين نوعين من الدوافع: دوافع "من أجل" (التي تعني أن صانع القرار قد اختار قراره بوعي منه)، والدوافع "بسبب كذا" (وهي تعبير عن شكل من أشكال اللاوعي، وهي نابعة من الخبرة الحياتية لصانع القرار). إلا انه مع ذلك، لم يهمل

[1] - ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 178.

[2] - المرجع السابق، ص ص 178-179.

تأثير الجوانب الأخرى على صانع القرار، ويتجلى ذلك في دعوته الاعتماد على تحليل شامل يتضمن التداخل الثقافي، الحكومي والاجتماعي على صناعة القرار، بحيث يكون القرار هو النقطة التي تلتقي عندها تقاطعات هذه العوامل؛ لأن سنايدر يعتبر –في النهاية– أن هدف نظرية صناعة القرار هو ليس الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار، بقدر ما هي معرفة النتائج المترتبة عن موقف معين.

ويجادل سنايدر بأنه لا يجب أن يكون النظر لهذه العوامل المحيطة بصانع القرار من موقع المراقب الموضوعي المحايد، ففهم واستيعاب الفعل الصادر من الدولة يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم. إن هذا التصور هو أهم ما يعاب على هذا النموذج، فرغم أن المواضيع التي لا ترد في ذهن صانع القرار قد لا تؤثر في القرار فعلا، إلا أن هذا لا ينفي أنها تؤثر في نتيجته، وهي التي تحدد ما الذي يستطيع صانع القرار فعله حقيقة؛ لأن القرار بعد صدوره ينفصل عن صانعه ويصبح محكوما بالبيئة الموضوعية لا بالبيئة النفسية.

2– نموذج روبرت بوتنام "اللعبة الثنائية المستوى":

قدم بوتنام نموذج اللعبة الثنائية Two-level Game كإطار لتفسير سلوك الحكومات في المفاوضات. وهو يفهم السياسة الخارجية كمسألة قيود وفرص توجد في كل من المستويين الداخلي والخارجي. دوليا، سياسات الحكومات تشكلها ديناميكيات الأحداث، التطورات والتفاعلات الدولية، وكذا استراتجيات وأفضليات المفاوضة لدى الحكومات الأخرى. أما داخليا، فإن مجال المناورة لدى الحكومات تقيده أفضليات ومصالح الفواعل السياسية التي تعتمد عليها الحكومات من أجل تحصيل الدعم السياسي. وبوجودها بين المستويين الدولي والوطني، تأخذ الحكومات هذه الفرص والقيود المترابطة في صناعة قرار سياستها الخارجية، وتوازن بين التضارب الممكن بينها، وتحاول تفادي التعارض في خطابها تجاه البيئتين، ومن ثم تحاول تشكيل وتنفيذ سياسة خارجية ترضيهما معا[1]

[1] - David Bosold, « Governments as Gatekeepers: Mediating Domestic and International Discourses in Two-level Games», In,< http://www.ceeisaconf.ut.ee/orb.aw/class=file/action=preview/id=164440/Bosold_Oppermann.pdf>

خاتمة:

على أساس ما سبق عرضه من مستويات تحليلية وما تقدمه من متغيرات عديدة حرية بالجدارة التفسيرية، يبدو ضروريا بالنسبة لمحلل السياسة الخارجية الابتعاد عن مهمة فحص مستويات تحليلية متنافسة والنظر إلى مقاربات ونماذج السياسة الخارجية المنتمية لمستويات مختلفة على أن كلا منها بديل للأخر، أو أنها تقدم رؤى تقصي بالضرورة الرؤى الأخرى؛ لأن كل منها يقدم تفسيراته في ظل ظروف مختلفة، ويملك الأفضلية في حالات دون غيرها. وحقيقة أن كل مستوى تحليلي يملك الأفضلية في سياق دراسة حالة معينة، لا يمنحه امتيازا على حساب غيره، أو يدحض بأي حال من الأحوال المستويات تفسيرات الأخرى، ولكنه يؤشر فقط لطبيعة الموقف الذي يكون فيه الفاعل ويصنع فيه سلوكه. لأجل ذلك، لا يتوقع لنفس المستوى التحليلي أن يفسر بشكل أفضل كل سلوكات السياسة الخارجية لفاعل واحد، أو أن يفسر سياسات خارجية واحدة متبعة من طرف فواعل مختلفة.

إن تحليل السياسة الخارجية من خلال مستوى تحليلي واحد تبدو مهمة مضنية وأحيانا غير مجدية، فتبني أي من المستويات المختلفة على حدا يبدو غير كاف للتأسيس لنظرية متكاملة للسياسة الخارجية، لذا تبدو الحاجة الملحة لتضافر الجهود من مختلف المستويات التحليلية للإحاطة بالتعقيد الذي يلازم ظاهرة السياسة الخارجية، عبر دمج متغيرات متعددة للحصول على تحليل عبر–مستوياتي Trans-level Analysis يجسر الهوة بين التأثيرات الفردية، البيروقراطية، الوطنية والنسقية بشكل إما ثنائي أو مشترك، وهذا هو المسعى الذي تبنته بعض النماذج التحليلية في دراسة صنع القرار.

قائمة المراجع:

أولا/ باللغة العربية:

I- الكتب:

1- الرمضاني، مازن إسماعيل، **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، عمان: دار الكتاب العربي، 1991

2- حتى، ناصر يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 .

3- زكريا، فريد، **من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة : رضا خليفة، القاهرة : شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

4- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، .1998

5- سليم، محمد السيد، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

ثانيا: باللغة الأجنبية

I- Books:

1- Baylis, John & Smith, Steve (Editors), **The Globalization of World Politics**, Oxford: Oxford University Press, Third Edition, 2003.

2- Booth, Ken & Smith, Steve (Editors), **International Relations Theory Today**, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press,1997, Second Edition.

3- Breuning, Marijke**, Foreign Policy Analysis: A Comparative Introduction,** London: Palgrave Macmillan, 2007.

4- Carlsnaes, Walter, Risse, Thomas and Beth A. Simmons (Editors), **Handbook of International Relations**, London: SAGE Publications Inc, 2002

5- Hermann, Charles & Others, **Why Nations Act: Theoretical Perspective For CFP Studies**, London: Sage Publications, 1978.

6- Hill, Christopher, **The Changing Politics of Foreign Policy**, Hampshire: Palgrave

Macmillan Limited, 2003.

7- Hudson, Valerie, **Foreign Policy Analysis: Classic And Contemporary Theory**, New York: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.,2007

8- Mintz, Alex & DeRouen, Karl, **Understanding Foreign Policy Decision Making,** Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

9 - Neack, Laura, **The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era,** Second Edition**,** New York: Rowman & Littlefield Publishers Inc, 2008.

10- Neack, Laura, Jeanne A. K. Hey, Patrick **J.** Haney (Editors), **Foreign Policy Analysis :Continuity and Change in Its Second Generation**, New jersey: Prentice-Hall Inc. A Simun & Schuster Company, 1995

11- Rosenau, James, **The Scientific Study of Foreign Policy**, New York: The Free Press, 1971.

II - Periodicals & Working Papers:

1- Bienen, Derk (and Others), "**Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy: An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory**", Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Germany, Working Paper, № 33a.

2- Busby, Joshua, "Good States: Prestige and Reputational Concerns of Major Powers under Unipolarity", Prepared for delivery at the 2005 Annual Meeting of the American Political Science Association, Marriott Wardman Park, Washington, DC September 1-4, 2005.

3- Dugis,Vinsensio, "**Analysing Foreign Policy"**, Masyarakat Kebudayaan Politik, Vol. XX - No. 2 / April-2007.

4- Groom, A.J.R., "**Foreign Policy** Analysis : From Little Acorn to Giant Oak? **"**, International Studies, (2007) 44, p.197.

5- Houghton, David Patrick, "**Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach**", Foreign Policy Analysis (2007) , 3.

6- Hudson, Valerie, "**Foreign Policy Analysis: Yesterday, Today and Tomorrow**", Mershon International Studies Review, (1995) 39, p.209

3/Internet Links:

1- Bosold, David, **«Governments as Gatekeepers: Mediating Domestic and International Discourses in Two-level Games»**, In:

<http://www.ceeisaconf.ut.ee/orb.aw/class=file/action=preview/id=164440/Bosold_Oppermann.pdf>

2- Cunninghan, Edward, " **summary of Robert Jervis book: Perception and Misperception** - 1 **in International Politics**", in: https://www.coursehero.com/file/15717/JervisBOOKsummary/

3- Simmons, Beth & Martin, Lisa," **International Organisations and Institutions",** Handbook of International Relations (London et al.: Sage, 2002),in: www.uibk.ac.at/c/c4/c432/c43209/inthandbookintro.pdf:

4- "**Essence of Decision**", in: https://en.wikipedia.org/wiki/Essence_of_Decision

برنامج المادة.....1
أهداف المادة..... 2
مقدمة 3
المحور الأول/ مقدمة تأصيلية لدراسة السياسة الخارجية.....
4
1- المبرر النظري لدراسة السياسة الخارجية.....4
2- في محاولة التعريف بالسياسة الخارجية 6
المحور الثاني/ إشكالية تحليل السياسة الخارجية 9
1- إشكالية المتغير التابع: ماذا نريد أن نفسر؟ 9
السياسة الخارجية كهدف 9
السياسة الخارجية كقرار..... 10
السياسة الخارجية كسلوك 10
2 - اشكالية المتغير المستقل: أين نبحث عن التفسيرات..... 12
المحور الثالث/ ظهور وتطور حقل تحليل السياسة الخارجية..... 13
1- مجالات بحث الجيل الأول.....13
السياسة المقارنة..... 14
صنع القرار..... 17
التحليل الإدراكي..... 18
2 - إعادة تقييم الجيل الثاني..... 19
السياسة المقارنة..... 19
صنع القرار 20
التحليل الإدراكي 20
المحور الرابع/ مقاربات ونماذج تحليل السياسة الخارجية من منظور مستويات التحليل..... 21
1- محددات السياسة الخارجية..... 21
متغيرات البيئة الموضوعية..... 21
متغيرات البيئة النفسية..... 22
العلاقة بين المتغيرات الموضوعية والنفسية..... 22
نسق السياسة الخارجية..... 23
-2 التحليل على المستوى الفردي..... 24
مدخل: المحددات الفردية في السياسة الخارجية..... 24
التحليل العقلاني لصانع القرار (نموذج الفاعل العقلاني).....25

التحليل الإدراكي لصانع القرار (نموذج الفاعل التأويلي).....28
العقائد Beliefs (أولي هولستي).....31
النهج الإجرائي Operational Code (ألكسندر جورج).....32
الإدراك وسوء الإدراك Perception (روبرت جرفيس).....25
3- **التحليل على المستوى البيروقراطية الحكومية**.....38
3-1- صنع القرار في السياسة الخارجية (نموذج غراهام أليسون).....38
نموذج الفاعل العقلاني..... 39
نموذج العملية التنظيمية..... 40
نموذج السياسة الحكومية 41
3-2- وحدة اتخاذ القرار (نموذج شارلز هيرمان)..... 44
وحدة القائد المسيطر 44
وحدة المجموعة الصغيرة والتفكير الجمعي..... 45
وحدة المجموعات المستقلة..... 46
4- **التحليل على المستوى الوطني**.....47
4-1 تأثير العوامل الحكومية على السياسة الخارجية..... 48
المقترب الليبرالي لتحليل السياسة الخارجية..... 48
دور جماعات الضغط..... 49
دور الرأي العام..... 50
دور البيروقراطية..... 51
4- 2تأثير العوامل المجتمعية على السياسة الخارجية..... 51
النسق العقيدي الوطني 51
الهوية الوطنية 52
الدور الوطني..... 53
5 - **التحليل على المستوى الدولي**.....54
5- 1 الواقعية البنيوية ومفهوم الموقع النسبي للقوة..... 54
5-2 دور المؤسسات الدولية 56
النيوواقعية، مقاربة المؤسسات الضعيفة..... 57
النيوليبرالية مقاربة المؤسسات القوية..... 58
المحور الخامس: التحليل عبر المستوياتي للسياسة الخارجية.....
59
1- نموذج ريتشارد سنايدر لصناعة القرار.....59

2- نموذج روبرت بوتنام اللعبة ثنائية المستوى.....61
خاتمة..... 62